جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

مجتمع الأعـــمال

مجلـة إقتصاديـة فصليـة تصدر عن جمعية رجال الأعمال الأردنيين
السنـــــة 27 - نيســـــان 2024

Investment for Future

جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

مجتمع الأعمال

مجلة إقتصادية فصلية تصدر عن جمعية رجال الأعمال الأردنيين

افتتاحية العدد	3
جمعية رجال الأعمال تقترح حزمة اجراءات فورية لحماية الاقتصاد الوطني من آثار العدوان على غزة	4
رجال الأعمال: القطاع الزراعي يمثل مصدرًا رئيسيًا للأمن الغذائي في المملكة	6
مجتمع الأعمال يدعو لضرب مهربي المخدرات بيد من حديد	8
الطباع: «رواتب الأردنيين لا تكفي لسد قيمة الفواتير الشهرية ويجب اعادة النظر بالحد الأدنى للأجور»	8
رجال الأعمال: الإعلان عن تأسيس الشركة الوطنية العربية للصناعات التحويلية	9
رجال الأعمال تبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية الأردنية - الكويتية	10
جمعية رجال الأعمال تبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية مع سلطنة عُمان	12
رجال الأعمال تعزز العلاقات الاقتصادية مع تايوان	14
اقتصاديون: مشروع «الناقل الوطني» أولوية وضمان للاستقرار المائي	15
رجال الأعمال تعزز العلاقات الأردنية - الصينية	16
«المجلس القطاعي لقطاع السياحة في جمعية رجال الأعمال الأردنيين» تناقش تحديات القطاع السياحي في ظل المستجدات الإقليمية	19
اقتصاديون : الاستثمار بوابة عريضة لتحسين الواقع الاقتصادي	20
«رجال الأعمال» الأردن يواصل مسيرة النمو والتقدم رغم الظروف الإقليمية والعالمية	22
جمعية رجال الأعمال الأردنيين تبحث فرص الاستثمار المشترك مع الهند	24
عقد الدورة الثانية لمجلس الأعمال الأردني السيرلانكي في مطلع آيار القادم في عمان	25
رجال الأعمال» تبحث خطة عمل مجلس الأعمال الأردني التركي خلال عام 2024»	27
«رجال الأعمال» توقع مذكرة إطارية مع اتحاد الغرف السعودية	31
«رجال الأعمال» الإعلان عن تأسيس منصة تجمع بين مجتمعي الأعمال في الأردن والإمارات	33
«رجال الأعمال» تثمن جهود جلالة الملك في الإنزالات الجوية الإغاثية المتواصلة إلى قطاع غزة	36
الإمارات تكرم الطباع بجائزة «بصمة التسامح»	37
«رجال الأعمال» تحيي جهود الأجهزة الأمنية في حماية الأمن القومي للمملكة	38
صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي وجمعية رجال الأعمال الأردنيين يبحثان سبل التعاون لتعزيز الاستثمارات	41
جمعية رجال الأعمال الأردنيين تستعرض نشاطاتها في إجتماع الهيئة العامة العادي عن عام 2023	42
الطباع: القرارات الدولية تطبق بازدواجية في معايير حماية الانسان وحقوقه	43
اقتصاديون: ما سبل تشجيع المغتربين على الاستثمار بالمملكة؟	44
العلاقات الاقتصادية بين الأردن والكويت نموذج فريد في التعاون والشراكة	45
جمعية رجال الأعمال الأردنيين تستضيف صندوق استثمار أموال الضمان للإضاءة على دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية	46

Investment for Future

المدير المسؤول
طارق حجازي
المدير العام

هاتف
+962 6 537 3355

فاكس
+962 6 533 76 17

ص.ب 926182
عمان 11190 الأردن

البريد الالكتروني
info@jba.com.jo

الموقع الالكتروني
www.jba.com.jo

لجنة الإعداد والتحرير
طارق حجازي
المدير العام
هديل القصاص
باحث اقتصادي
تحرير خطاب
مسؤول شؤون الاعضاء

افتتاحية
العدد
الربع الأول
لعام (2024)

مجلة مجتمع الأعمال

بسم الله الرحمن الرحيم

ما زال الاقتصاد الأردني يعاني من تبعات اقتصادية وخيمة جراء العدوان الغاشم على قطاع غزة، حيث تبذل الحكومة الأردنية جهودا حثيثة لمواصلة تنفيذ خطط رؤية التحديث الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية وخاصة في قطاع التعدين والذي يتعبر من الصناعات عالية القيمة، حيث أكد جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله على ضرورة وضع خطط لتسريع عملية التنقيب عن المعادن في المملكة وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع.

فقد كان لجمعية رجال الاعمال الأردنيين دور كبير في رفد الاستثمارات إلى هذا القطاع خاصة بعد عقد المؤتمر الثامن لرجال الاعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج في آب الماضي من عام 2023، حيث تم استقطاب عدد من الاستثمارات للمغتربين الأردنيين لتأسيس الشركة الوطنية العربية للتعدين والصناعات التحويلية والتي تعتبر من الشركات المساهمة في رفد الاستثمارات إلى هذا القطاع الهام وسعيها إلى تحويل الأردن لدولة التعدين وهذا ما تسعى له الحكومة الأردنية في عام 2033.

فإن الحكومة الأردنية تسعى إلى رفع نسبة مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.1 مليار دينار مقابل 0.7 مليار دينار

حمدي الطباع
رئيس مجلس الإدارة

في الوقت الحالي، أيضاً رفع نسبة العمالة في القطاع لتصل إلى 27.5 ألف عامل، مع رفع قيمة الصادرات من هذا القطاع لتصل إلى 3.5 مليار من 1 مليار دينار أردني، وجذب رأس المال وتوظيفه لاستكشاف معادن جديدة، وتسريع عملية تطوير مشروعات البوتاس من خلال راس المال التنموي، وانشاء مشروعات استغلال النحاس والذهب ، واستغلال خامات ومعادن متعددة بمراحل متفاوتة.

ويعد قطاع التعدين من أهم القطاعات الصناعية في المملكة التي تساهم بشكل كبير في تشغيل الأيدي العاملة المحلية وتغطية حاجة السوق من المنتجات الأولية والوسيطة والنهائية، ويتميز هذا القطاع باستخدام أحدث الأساليب العلمية باستخراج وتعدين الموارد الطبيعية وتحويلها الى منتجات للتصدير أو الاستهلاك المحلي، خاصة أن المملكة تتمتع بوجود أهم الموارد الطبيعية من المعادن كالفوسفات والصخر الزيتي والبوتاس، ويتطلع مجتمع الاعمال الأردني إلى تحقيق المزيد من الفرص الاستثمارية الواعدة في هذا القطاع وتحقيقها على أرض الواقع لتساهم في الازدهار الاقتصادي وتتماشى مع الرؤى الاقتصادية المسطرة لتحقيق الأهداف المستقبلية.

جمعية رجال الأعمال تقترح حزمة اجراءات فورية لحماية الاقتصاد الوطني من آثار العدوان على غزة

دعت جمعية رجال الأعمال الأردنيين إلى تشكيل لجنة خاصة مشتركة من القطاعين العام والخاص لوضع آلية تحمي الاقتصاد الوطني من اية تبعات قد تقع جراء العدوان الاسرائيلي الغاشم على قطاع غزة ولضمان سيره بالشكل الصحيح.

وكان جلالة الملك عبدالله الثاني دعا القطاع الخاص إلى المساهمة في تقديم الأفكار والحلول لدعم بعض القطاعات الاقتصادية المتأثرة جراء الأوضاع الراهنة، خصوصا قطاع السياحة.

وأكدت الجمعية في ورقة موقف أعدتها بشأن الإجراءات التي يمكن إتخاذها لحماية الاقتصاد الوطني من أية آثار قد تخلفها تبعات العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة، ضرورة ضخ تسهيلات وقروض بفوائد مخفضة لتشجيع الاستثمار والتوسع بالمشاريع القائمة.

وشددت على ضرورة تخفيض أسعار الفوائد على القروض التجارية، وتأجيل الأقساط التجارية لفترة تصل لنصف عام من دون فائدة أو عمولات إضافية، وتفعيل برامج مؤسسة الضمان الاجتماعي لدعم القطاع الخاص.

ودعت الجمعية في ورقتها إلى تأجيل دفعات ضريبة المبيعات والرسوم الحكومية بكامل انواعها لمدة 6 أشهر، وتخفيض رسوم المناولة في ميناء العقبة لرفع تنافسية الميناء واعتماده كمرفأ بحري جاذب في المنطقة، وزيادة الرسوم والضرائب الجمركية على البضائع التي لها بديل في السوق المحلية، وذلك لدعم المنتج المحلي

كما دعت الجمعية إلى العمل على تطوير مشاريع الطاقة لسد احتياجات المملكة في الظروف الطارئة، وتسويق الأردن سياحياً وبشكل مستقل عن المنطقة، وضبط وترشيد النفقات الحكومية.

واشارت الجمعية إلى أن الاقتصاد الوطني نجح في السير باتجاه النمو الإيجابي منذ بداية العام الحالي حتى شهر أيلول الماضي، وتمكن من الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي لا سيما لجهة ارتفاع معدلات النمو بالناتج المحلي الإجمالي وخفض عجز الميزان التجاري، النشاط السياحي بالمملكة .

وأوضحت أن الناتج المحلي الإجمالي حقق نمواً إيجابياً في النصف الأول من هذا العام الحالي 2023، وسجل 2.6% مدعوما بنمو العديد من القطاعات وبمقدمتها قطاع النقل والتخزين والاتصالات التي أسهمت في نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.42 %.

مساهمة القطاعات في نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023

(نسبة مئوية)

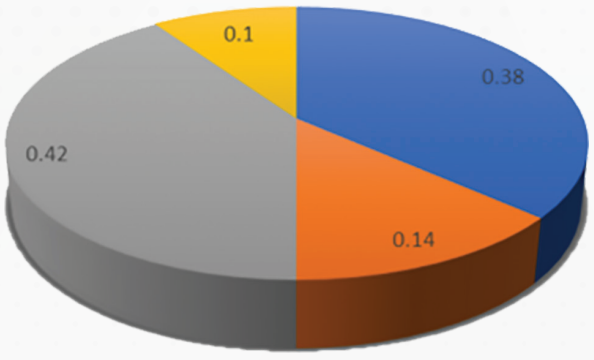

وبينت الجمعية في ورقتها أن الدخل السياحي حقق منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية شهر تشهرين الاول منه نمواً بنسبة 34,7 %

مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي 2022.

واشارت لانخفاض عجز الميزان التجاري خلال الاشهر التسعة الأولى من العام الحالي وبنسبة 11% وبلغ 7,9 مليار دينار مقارنة مع 7 مليارات دينار للفترة نفسها من العام الماضي.

ولفتت الجمعية الى ارتفاع حجم الاستثمارات المستفيدة من قانون البيئة الاستثمارية في الأردن خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2023 بنسبة 34% ليصل إلى 878.5 مليون دينار، مقارنة مع 656.9 مليون دينار خلال الفترة ذاتها من عام 2022

وبينت الجمعية أن الصادرات الوطنية انخفضت حتى نهاية ايلول الماضي من العام الحالي بنسبة لا تتجاوز 2 % لتصل الى 6.2 مليار دينار مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي.

وحول اداء الاقتصاد الوطني منذ بدء العدوان الاسرائيلي الغاشم على قطاع غزة اشارت الجمعية في الورقة التي اعدتها الى تأثر القطاع العقاري بشكل كبير، حيث تراجع الطلب على الشقق بنسبة 70% منذ بدء العدوان بالاضافة الى تراجعت مؤشرات حجم التداول العقاري لغايات الاستثمار بنسبة 50%، حيث أن بيوعات غير الأردنيين في العقار انخفضت بنسبة 25% خلال الثمانية أشهر الأولى وزادت حدة انخفاض البيوعات بشكل أكبر منذ بدء العدوان حيث بلغت 151 مليون دينار.

واشارت الى ان الموسم السياحي تراجع منذ بدء العدوان حيث أن البرامج السياحية المشتركة بين الأردن وفلسطين المحتلة ألغيت بنسبة 100 % جراء العدوان على غزة وتأثر حركة المسافرين عبر جسر الملك حسين الذي يربط مع الضفة الغربية.

كما سجل تراجعا واضحا في النشاط التجاري في مختلف القطاعات منذ بدء العدوان، حيث شهد ضعف الحركة والطلب في قطاع المطاعم والحلويات والمقاهي، وقطاع الألبسة والمجوهرات والحلي حيث تراجع حجم بيع الذهب بشكل كبير وشكل ما نسبته 75%، وتراجع في قطاع القاعات وصالات الأفراح بالاضافة الى انخفاض الطلب على المواد الغذائية بنسبة تتراوح مابين 40-50% منذ بدء العدوان.

وحول سيناريوهات الحرب على غزة وأثرها على الاقتصاد الوطني توقعت الجمعية ثلاث سيناريوهات لمدى تأثر الاقتصاد الوطني جراء العدوان على غزة وذلك بناء على طول أجل الصراع وفتح جبهات أخرى، وذلك إما في حال امتداد الصراع من 3-6 أشهر أو في حال طال أمد الصراع حتى النصف الثاني من عام 2024 أو في حال طال أمد الصراع واتسع نطاقه، فإنه سوف يكون له آثار متفاوتة على المؤشرات الاقتصادية ومنها توقع خسارة الناتج المحلي الإجمالي بنسب متفاوتة اعتماداً على كل سيناريو

كما ان هنالك توقع بحجم الخسارة في إيرادات السياحة وذلك بناء على نسبة الخسارة المفترضة على إجمالي إيرادات السياحة في عام 2022، أيضا قياس السناريوهات الثلاثة بناء على ثلاث أحداث سابقة وهي صراع لبنان في عام 2006 والربيع العربي في عام 2011 وجائحة كورونا عام 2020 حيث يتوقع ان تصل الخسارة في ايرادات السياحة الى 600 مليون دولار في حال استمرت الحرب من 3 الى 6 اشهر و خسارة بقيمة 1.7 مليار دولار في حال استمرت الحرب حتى النصف الاول من العام المقبل وخسارة بقيمة 4 مليارات دولار في حال طول امد الصراع واتساع نطاقه.

رجال الأعمال: القطاع الزراعي يمثل مصدرًا رئيسيًا للأمن الغذائي في المملكة

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع خلال اللقاء الصباحي الدوري مع وزير الزراعة معالي المهندس خالد الحنيفات، والذي أقيم بمقر جمعية رجال الأعمال الأردنيين، إن القطاع الزراعي يمثل مصدرًا رئيسيًا للغذاء والأمن الغذائي في المملكة، ويشكل مصدر دخل بنسبة عالية من القوى العاملة، حيث تعتمد نحو ربع القوى العاملة على الزراعة لتحقيق دخلها، إلى جانب 20% من صادرات السلع.

واشار الطباع إلى أن قطاع الزراعة حقق أعلى معدل نمو خلال الربع الثاني من هذا العام حيث بلغت نسبته 8.2 % مساهمًا بمقدار 0.31 نقطة مئوية من معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، فيما يتداخل بشكل كبير مع بقية القطاعات الوطنية، التي تشكل الأساس للاقتصاد والتنمية والذي يقوم بدور رئيسي في معالجة تحديات الفقر والبطالة.

ورأى الطباع أن التغيرات المناخية تعد من بين الأسباب الرئيسية لانخفاض الإنتاج الزراعي، بما في ذلك نقص المياه وتزايد مخاطر الجفاف، وهو ما أثر سلبًا على ظروف العيش في المناطق الريفية، واوضح الطباع أن معالجة موضوع الأمن الغذائي تحتاج إلى استراتيجية تنموية على مستوى الوطن تضمن مشاركة مختلف القطاعات والجهات ذات العلاقة بالعمل والإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى تنفيذ مشاريع محلية كبرى لتخفيف أزمة الغذاء وآثاره على المجتمع، كما تسهم في تخفيف الاعتماد على الاستيراد بما يعزز نمو الاقتصاد وتنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى.

من جهته، أكد وزير الزراعة المهندس خالد الحنيفات ان توجه المملكة نحو القطاع الزراعي بات واضحا من خلال الاهتمام الملكي السامي والمسارات الواضحة التي تشمل التوسع بالتصنيع وتغيير النمط الزراعي وفتح أسواق تصديرية ودعم المزارعين، واشار المهندس الحنيفات الى ان الإنفاق الرأسمالي للوزارة سيبلغ خلال العام المقبل 40 مليون دينار من موازنتها، وقال إن الأردن يسعى إلى تعظيم القيمة المضافة للزراعة بالاقتصاد الوطني بالرغم من وجود شح بالمياه، مبينا ان المملكة تنتج 60 % من الاستهلاك المحلي من المنتجات الزراعية فيما الصادرات تصل إلى أكثر من 60 دولة بالعالم.

واكد المهندس الحنيفات أهمية القطاع الزراعي الذي تصل مساهمته إلى 20% بالناتج المحلي في تحقيق الأمن الغذائي بالمملكة إلى جانب توفير آلاف فرص العمل، لافتا الى أن القطاع يلعب كذلك دورا بالبعد البيئي ومواجهة التغيرات المناخية ودعم الاقتصاد الأخضر، وأشار إلى دور القطاع الخاص في توفير فرص العمل والتشغيل، مؤكدا حرص الحكومة على تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لما فيه مصلحة الاقتصاد الوطني.

وتحدث المهندس الحنيفات عن الأمن الغذائي وتجربة المملكة خلال فترة جائحة فيروس كورونا بتأمين كل احتياجات السوق المحلية من مختلف اصناف الخضار والفواكه حيث لم

نشهد نقصا في ذلك، وتابع أن هناك اهتماما كبيرا اليوم بالقطاع الزراعي وهناك توجهات ملكية مستمرة بخصوص ذلك، مشيرا الى الاستراتيجية التي أقرتها الوزارة للقطاع، ولفت الى رؤية التحديث الاقتصادي والمبادرات في تنظيم القطاع ليكون فاعلا بالاقتصاد الوطني وبما يسهم في توفير فرص العمل ومواجهة قضيتي الفقر والبطالة، وأوضح ان هناك توجهات لإعادة تنظيم القطاع الزراعي حيث بدأت بالارشاد الزراعي والتشاركية مع المزارعين والاهتمام بالتدريب والتسويق، لافتا لدور مؤسسة الإقراض الزراعي حيث تم رفع محفظتها الاقراضية لتوسيع عمليات الاقراض للمزارعين، ونوه بالعديد من المشروعات التي تنفذها الوزارة مع العديد من الجهات والقطاع الخاص وبخاصة فيما يتعلق بتربية الأسماك وإنتاج الفطر وزراعة بعض الأصناف الزراعية الجديدة، مؤكدا ان الوزارة تعمل كذلك على معالجة قضية التسويق الزراعي سواء بالسوق المحلية وتوسيع الأسواق التصديرية امام المنتجات الزراعية الأردنية.

وقال المهندس الحنيفات، إن التصنيع الغذائي مهم لتعمل الوزارة على توفير التدريب والدعم للمزارعين الصغار وتنظيم المهرجانات الزراعية لتسويق منتجاتهم بالإضافة إلى تأسيس معارض دائمة ومطاعم متخصصة بالموروث الأردني خلال العام المقبل وستكون رافعة للقطاع، وأشار الى اهتمام الوزارة بالقطاع النباتي وتوسيع اقامة الغابات من خلال زراعة مئات آلاف الأشجار الحرجية وإقامة مشتل صحراوي بالإضافة للاهتمام بالحصاد المائي لتشجيع الأسر على الزراعة وتحسين مستوى معيشتها.

وبين حرص الوزارة في التعاون مع الجمعيات الزراعية المتخصصة لتجويد الانتاج وتقديم الدعم لتحقيق ذلك، بالإضافة إلى التعبئة والتغليف والتبريد والتخفيف والتشميع للمنتجات الزراعية، مشيرا الى أن الوزارة ماضية في أتمتة خدماتها بهدف تسهيل الإجراءات

على متلقي الخدمة وإنجاز معاملاتهم بكل يسر وسهولة.

وأكد ضرورة إعادة النظر بالمناهج الدراسية بالجامعات المتعلقة بالزراعة بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل والتطور العالمي الذي طال القطاع، وشدد على استعداد الوزارة للعمل على توفير الحماية لأي منتج زراعي والاهتمام بزهور القطف في حال وجود مستثمرين مهتمين بالقطاع، وبين أن مستلزمات الانتاج الزراعي ارتفعت اسعارها بالأسواق العالمية وان الوزارة مستعدة لفتح باب استيراد اي مدخل منتج وبما يسهم في خفض الأسعار وتنويع المصادر، واشار الوزير الحنيفات إلى أن الوزارة تقدم دعما متواصلا للمزارعين سواء لجهة إضافة المشروعات الزراعية والزراعات التعاقدية والترويج للمنتجات الزراعية الأردنية في الأسواق التصديرية، مبينا أنه تم فتح ١٥ سوقا دوليا خلال الفترة الأخيرة.

بدورهم، طرح رجال أعمال وعاملون بالقطاع الزراعي خلال اللقاء عددا من القضايا، منها أهمية زيادة مخصصات الوزارة لدعم القطاع بالإضافة إلى الاهتمام بزراعة الازهار والزعفران وتغيير الأنماط الزراعية والرقابة على أسعار مستلزمات الانتاج المتعلقة بالزراعة، وشددوا على ضرورة توفير الدعم للمصدرين ودعم تنافسية المنتجات الأردنية وتوسيع قاعدة المصدرين وحماية المزارع والاهتمام بسوق الزهور وحماية الانتاج الزراعي المحلي والاهتمام بالابحاث الزراعية والإرشاد الزراعي.

2023/12/19

مجتمع الأعمال يدعو لضرب مهربي المخدرات بيد من حديد

جمعيـة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

دعا مجتمع الأعمال، القوات المسلحة الاردنية– الجيش العربي، إلى الضرب بيد من حديد، لمهربي المخدرات والجماعات التي تحاول المساس بأمن واستقرار المملكة، مؤكدا وقوفه بكل الامكانيات خلف الجيش والأجهزة الأمنية لإنجاز المهمة.

وحيت جمعية رجال الأعمال الأردنيين في بيان لها اليوم الثلاثاء، الجهود التي تبذلها قوات حرس الحدود لمواجهة المهربين والمخربين وكل الجماعات التي تحاول المساس بأمن الوطن، واحباط كل مخططاتهم الظلامية.

وأكدت الجمعية ثقتها الكاملة بقدرة الجيش العربي والأجهزة الأمنية على التصدي لتجار المخدرات والمهربين والمخربين وضرب أوكارهم قبل وصولهم إلى الأراضي الأردنية، وحماية الحدود والمواطنين والدفاع عن مقدرات المملكة.

وقالت الجمعية إن مجتمع الأعمال يقف صفا واحدا خلف قيادة جلالة الملك عبدالله الثاني والجيش العربي والأجهزة الأمنية، ويدعم كل الاجراءات التي تتخذها القوات المسلحة لحماية أراضي المملكة والمواطنين والأمن الوطني في وجه الطامعين من عصابات التهريب.

وشددت الجمعية على أن سيادة المملكة وأمنها واستقرارها، تتقدم على كل الأولويات والاعتبارات، مؤكدة أن الأردن قوي بقيادته وشعبه وجيشه العربي وقادر على الوقوف بوجه كل قوى الشر والمضي بمسيرة البناء والتقدم والانجاز، وسيبقي على الدوام واحة أمن واستقرار وموطنا للتجارة والأعمال وحاضنا للاستثمار.

2023/12/20

الطباع: «رواتب الأردنيين لا تكفي لسد قيمة الفواتير الشهرية ويجب اعادة النظر بالحد الأدنى للأجور»

قال رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع، إن الحد الأدنى للأجور في الأردن 260 دينارًا لا يكفي مواطنين لملئ حاجياتهم المعيشية الأساسية، مشيرًا إلى انها بالكاد ان تغطي الفواتير الشهرية المترتبة عليهم.

وبين الطباع، في حديثه لسرايا، اليوم الأربعاء، ان النظر بتعديل وزيادة هذا المبلغ مطلع 2025 قرار طويل المدى، مؤكدًا ان وزارة العمل وأصحاب القرار يجب عليهم إعادة النظر بقرارهم مطلع العام القادم وإعطاء حلول استثمارية اقتصادية، خاصةً لما يشهده الإقليم والدول العربية المجاورة من نهضة وتطور غير مسبوق.

وفي سياق منفصل تحدث الطباع على الاوضاع الراهنة التي تجري في المنطقة من حروب ونزاعات، تؤثر على الاستثمار بصورة عامة، لافتًا إلى ان بعض القطاعات أصبحت شبه معدومة كالقطاع السياحي.

رجال الأعمال: الإعلان عن تأسيس الشركة الوطنية العربية للصناعات التحويلية

أعلن في مقر جمعية رجال الاعمال الأردنيين عن تأسيس الشركة الوطنية العربية للصناعات التحويلية، بحضور وزيرة الاستثمار السيدة خلود السقاف، ورئيس جمعية رجال الاعمال الأردنيين الحاج حمدي الطباع ومراقب عام الشركات الدكتور وائل العرموطي، ورئيس هيئة مفوضي قطاع الطاقة والمعادن المهندس زياد السعايدة وعدد كبير من المساهمين في الشركة الوطنية العربية للصناعات التحويلية.

حيث جاء هذا الإعلان ترجمة للأولويات الواردة ضمن رؤية التحديث الاقتصادي 2023-2033 لقطاعي الطاقة والتعدين.

وزيرة الاستثمار السقاف في كلمتها ثمنت جهود المستثمرين لثقتهم بالبيئة الاستثمارية الأردنية ومبادرتهم لتأسيس الشركة، مؤكدة ان قطاع التعدين يُعد واحدا من أهم القطاعات الاقتصادية الواعدة التي ركزت عليها رؤية التحديث الاقتصادي 2033، نظراً لما يمتلكه القطاع من امكانيات كبيرة ومزايا نسبية وتنافسية عالية. وقالت انه من المتوقع أن يشهد قطاع التعدين تطورا خلال العقد القادم، وذلك في ضوء الطلب المتزايد على منتجات القطاعات الصناعية والقطاع الزراعي والقطاعات الأكثر تطورا والتي تتصل باستخدام التكنولوجيا الحديثة.

مشيرة ان الأردن عمل في السنوات الأخيرة على تنمية وتوسيع قطاع التعدين، وتنويع منتجاته لزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص عمل وجذب استثمارات خارجية جديدة، عن طريق تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك بالاستناد على تنوع وغنى الثروات المعدنية الطبيعية في الأردن.

رئيس لجنة المؤسسين للشركة الوطنية العربية للصناعات التحويلية ورئيس جمعية رجال الاعمال الأردنيين الحاج حمدي الطباع، قال ان تأسيس الشركة الوطنية العربية للصناعات التحويلية يأتي في إطار تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي لقطاع التعدين والثروة المعدنية بالتعاون مع جمعية رجال الأعمال الأردنيين والتي تركز على تطوير قطاع التعدين وزيادة القيمة المضافة من الموارد المعدنية.

خبير قطاع التعدين المهندس أيمن عياش بين أن الشركة الوطنية العربية للصناعات التحويلية تسعى إلى أن تكون من الشركات الرائدة في صناعة المواد الأساسية لصناعة البطاريات لتخزين الطاقة تماشيا مع التوجه العالمي في هذه المجال وما ينبثق عن مؤتمرات المناخ وآخرها COP28، وأن تساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل جديدة بالتعاون مع الدول الاقليمية والشركاء الدوليين خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية تحت قانون Inflation Reduction Act "IRA" واتفاقية التجارة الحرةFTA.

ومن الجدير بالذكر ان الشركة الوطنية العربية للصناعات التحويلية ستعمل في المرحلة الأولى من عملها على إجراء الدراسات اللازمة لعدد من المشاريع، منها على سبيل المثال لا الحصر، إنتاج ليثيوم فوسفات الحديد، إنتاج كبريتات المنغنيز، محطة تكرير لخام الليثيوم بطريقة ال" TOLL»، بازلت حديد التسليح. هذا وتركز كافة مشاريع الشركة على التوجه العالمي في الوصول الي الحياد الكربوني في عام 2050 وفي التحول التدريجي من الوقود الأحفوري الي الطاقة المتجددة وتخزينها مع تطبيق الممارسات العالمية الفضلي للتنمية المستدامة «ESG». كذلك تهدف الشركة في المرحلة الثانية إلى رفع رأس المال لتطوير أعمالها من الخامات الأخرى.

رجال الأعمال تبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية الأردنية - الكويتية

استقبل سعادة السفير الكويتي لدى المملكة السيد حمد راشد المري رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع وأعضاء مجلس الإدارة في مقر السفارة، وذلك لبحث آفاق التعاون المشترك بين البلدين على المستوى الاقتصادي والاستثماري وبما يساهم في تعزيز العلاقات الثنائية بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين.

وأكد الطباع اهمية بناء تعاون اقتصادي متطور يحقق المصالح المشتركة في ظل ما يجمع الاردن والكويت من علاقات تاريخية مميزة على مختلف المستويات تدعمها وترعاها قادتي البلدين، وأشار الطباع إلى أهمية مواصلة التنسيق والتشاور بين البلدين، حيث أن العلاقات الأردنية – الكويتية تتمتع في العديد من مجالات التعاون، وأكد أن العلاقات المشتركة التاريخية في مختلف المستويات دليل على عمق العلاقات الثنائية للبلدين الصديقين والحرص المستمر على توحيد الرؤى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يؤكد أهمية الدور التشاركي بين الأردن والكويت، وأوضح أن نجاح جهود تعزيز وتطوير العلاقات يعتمد على التنسيق المشترك مع ممثلي القطاع الخاص من الجانبين.

من جانبه، أكد سعادة السفير حمد المري أن العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين مبنية على أسس متينة وقوية وتشهد تقدما في المجالات كافة، وقال إن الأردن دولة مستقرة وآمنة ولديها بيئة استثمارية محفزة، إلا أن هناك العديد من الفرص الاستثمارية في القطاع السياحي لما تمتاز به الأردن من فرص هائلة في هذا القطاع الهام، لافتاً إلى أن الكويت تتطلع إلى زيادة حجم الاستثمارات الكويتية في المملكة حيث بلغت مايقارب 20 مليار دولار في عام 2023 مؤكداً أن الكويت من أبرز الدول المستثمرة في الأردن. وأن السفارة على أتم الاستعداد لتسهيل أي لقاءات بين رجال الأعمال سواء في عمان أو الكويت.

كما وبحث أعضاء مجلس الإدارة عدداً من القضايا التي تهم مجتمع الأعمال الأردني من أهمها التأكيد على أهمية تفعيل دور اللجان القطاعية المشتركة وتكثيف لقاءات القطاع الخاص بين كلا الجانبين، كما وثمنوا دور سعادة السفير حمد المري في تعزيز العلاقات المشتركة بين البلدين في مختلف المجالات. مؤكدين أهمية دور الجمعية في تعزيز العلاقات الاستثمارية من خلال مشاركتها لعدد من الزيارات الرسمية والتجارية لدولة الكويت تمت من خلالها تأسيس شراكات في مختلف القطاعات.

كما وحضر اللقاء من أعضاء مجلس الإدارة نائب الرئيس محمد البلبيسي، ميشيل نزال، المهندس عبدالرحيم البقاعي ، المهندس يُسري طهبوب، أيمن علاونة، والمدير العام لجمعية رجال الأعمال الأردنيين طارق حجازي.

التبادل التجاري بين الأردن والكويت (2020-2022)

العام	الصادرات مليون دولار	المستوردات مليون دولار	التبادل التجاري مليون دولار	الميزان التجاري مليون دولار
2020	231.1	55.1	286.2	176
2021	230.7	78	308.7	152.7
2022	123.2	78.6	201.8	44.6

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز الصادرات الأردنية إلى الكويت (2022)	قيمة الصادرات مليون دولار
الخضروات الصالحة للأكل وبعض الجذور والدرنات	31.2
حيوانات حية	15.8
الفواكه والمكسرات الصالحة للأكل	13
منتجات الصيدلانية	7.8

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز المستوردات الأردنية من الكويت (2022)	قيمة المستوردات مليون دولار
الوقود المعدني والزيوت المعدنية	26.7
البلاستيكيات	13.1
الزجاج والأواني الزجاجية	6.6
منتجات كيميائية متنوعة	2.8

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

جمعية رجال الأعمال تبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية مع سلطنة عُمان

استقبل السفير العُماني لدى المملكة الشيخ فهد بن عبدالرحمن العجيلي رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع وأعضاء مجلس الإدارة في مقر السفارة بحضور نائب رئيس البعثة الدبلوماسية، وذلك لبحث آفاق التعاون المشترك بين البلدين على المستوى الاقتصادي والاستثماري وبما يساهم في تعزيز العلاقات الثنائية بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين.

وأكد الطباع خلال اللقاء أن الروابط التاريخية والثقافية بين المملكة الأردنية الهاشمية وسلطنة عُمان المترسخة، ستعزز العلاقات الاقتصادية المشتركة بين البلدين، وأشار إلى أهمية مواصلة التنسيق والتشاور بين البلدين، حيث إن العلاقات الأردنية – العُمانية تتمتع في العديد من مجالات التعاون .

وأكد أن العلاقات المشتركة التاريخية في مختلف المستويات دليل على عمق العلاقات الثنائية للبلدين الصديقين والحرص المستمر على توحيد الرؤى السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

من جانبه، أكد السفير الشيخ فهد العجيلي أن العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين مبنية على أسس متينة وقوية وتشهد تقدما في المجالات كافة، وأكد على أهمية العمل على تعزيز وزيادة حجم التبادل التجاري الذي ما زال دون الطموح وذلك بوضع خطة لزيادة التبادل التجاري تكون بهمة رجال الأعمال في البلدين، وضرورة الاستفادة من الموارد المتوفرة في كلا الجانبين، وقال العجيلي أن الأردن تتمتع ببنية تحتية ملفتة لأنظار العالم مما يجعلها جاذبة للسياحة والاستثمارات.

كما أبدى الطباع استعداد الجمعية بالتعاون مع الأخوة العُمانين في المجالات الاقتصادية والاستثمارية وبحث آليات وإيجاد بدائل للنقل البحري وهو ما يؤكد أهمية الدور التشاركي بين الأردن وسلطنة عُمان، وأوضح أن نجاح جهود تعزيز وتطوير العلاقات يعتمد على التنسيق المشترك مع ممثلي القطاع الخاص من الجانبين، وقد شهدت الفترة الأخيرة توقيع اتفاقيات تجارية واستثمارية تهدف إلى تعزيز تدفقات التجارة وتوسيع الفرص الاستثمارية بين البلدين، مقدماً الدعوة إلى رجال الأعمال العُمانيين إلى زيارة الأردن والإطلاع على فرص الاستثمار.

وبين العجيلي أن العلاقات بين البلدين تاريخية ومتجذرة تمتد إلى فترة زمنية قديمة حيث أكد على أهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين البلدين الشقيقين من خلال العمل على الاستفادة من الفرص المتاحة في جميع المجالات الاقتصادية والتجارية وغيرها من القطاعات كما تحرص السفارة على تعزيز التعاون بين البلدين في المجال الأكاديمي والتبادل الطلابي، مما جعل الجامعات الأردنية قبلة للعديد من الطلبة العُمانيين والذين تجاوز عددهم 2500 طالب وطالبة ملتحقين بالدراسة النظامية في كافة التخصصات، وشدد على أن البلدين الشقيقين معا يستمران في العمل على تبادل الخبرات في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية والعسكرية والأمنية.

وبحث أعضاء مجلس الإدارة عدداً من القضايا التي تهم مجتمع الأعمال الأردني من أهمها التأكيد على أهمية تفعيل دور اللجان القطاعية المشتركة وتكثيف لقاءات القطاع الخاص بين كلا الجانبين، وفتح المجال للشباب الأردني في العمل بسلطنة عُمان للاستفادة من الخبرات العملية والعلمية، إضافة إلى تعزيز الفرص الاستثمارية في سلطة العقبة الاقتصادية الخاصة، كما وثمنوا دور سعادة السفير الشيخ فهد العجيلي في تعزيز العلاقات المشتركة بين البلدين في مختلف المجالات.

مؤكدين أهمية دور الجمعية في تعزيز العلاقات الاستثمارية من خلال مشاركتها لعدد من الزيارات الرسمية والتجارية لسلطنة عُمان تمت من خلالها تأسيس شراكات في مختلف القطاعات.

ومن الجدير ذكره أن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ ما يقارب 91.9 مليون دولار خلال عام 2022 شكلت الصادرات منها ما يقارب 51.1 مليون دولار، تركزت في الأدوية و الأسمدة والخضروات والمكسرات الصالحة للأكل، بينما شكلت المستوردات منها ما يقارب 40.8 مليون دولار تركزت في البلاستيكيات و الزجاج والحديد والفولاذ.

كما وحضر اللقاء من أعضاء مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين نائب الرئيس محمد البلبيسي، المهندس عبدالحليم عابدين، المهندس عبدالرحيم البقاعي، صلاح البيطار، أيمن علاونة، والمدير العام للجمعية طارق حجازي.

رجال الأعمال تعزز العلاقات الاقتصادية مع تايوان

استقبل مدير عام جمعية رجال الأعمال الأردنيين طارق حجازي الملحق الاقتصادي في المكتب الاقتصادي والثقافي لتايبيه لدى المملكة السيد كيفين شن في مقر الجمعية، لبحث سبل تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية والاقتصادية بين الأردن وتايوان، وتعزيز آفاق التعاون المشترك بين مجتمعي الأعمال.

أكد حجازي أهمية تنمية العلاقات الأردنية التايوانية وحرص الجمعية على توحيد الرؤى السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وأشار حجازي على أهمية زيادة نفاذ الصادرات الاردنية لتايوان وزيادة الاستثمارات التايوانية المحدودة في الاردن وخاصة في مجال الصناعات التكنولوجية، وتقديم دعم فني وتكنولوجي للزراعة والاسترزاع السمكي الذي تشتهر بهما تايوان وضرورة الاستفادة من تجربة تايوان في مجال المدن الذكية وخاصة في العقبة والمدن الأردنية.

وبين أن الأردن تتمتع بمزايا استثمارية عالية ومنطقة جاذبة للاستثمارات تتيح فرص للمستثمرين التايوانيين في الاستثمار في المملكة، أيضاً فتح مركز تدريب مهني تايواني في عمان بالتعاون مع مؤسسة التدريب المهني لتدريب المهندسين حديثي التخرج في الاردن وخاصة مهندسي الكهرباء والميكاترونكس.

من جانبه، أكد شن على استعداد تايوان لتعزيز التعاون في المجال الاقتصادي والاستثماري، وتقديم الدعم اللازم لتحقيق نجاح المشاريع المشتركة، معرباً شن عن مدى تفاؤله بشأن العلاقات الاقتصادية بين الأردن وتايوان بتأسيس مجلس الأعمال الأردني التايواني، وأنهم ملتزمون بتعزيز التعاون الثنائي في عدد من القطاعات، وسيعمل على تعزيز الروابط الاقتصادية وتبادل الخبرات من أجل تحقيق تطور مستدام يعود بالنفع، مؤكداً استعداد المكتب في عمان إلى تقديم كافة التسهيلات لتدفق الاستثمارات بين الأردن وتايوان.

ومن الجدير ذكره أن حجم التبادل التجاري بين الأردن وتايوان بلغ ما يقارب 250 مليون دولار خلال عام 2022 مقارنة مع عام 2021 حيث بلغ حجم التبادل التجاري مايقارب 351 مليون دولار، وشكلت الصادرات في عام 2022 ما يقارب 20 مليون دولار،بينما شكلت المستوردات في عام 2022 ما يقارب 230 مليون دولار.

اقتصاديون: مشروع «الناقل الوطني» أولوية وضمان للاستقرار المائي

اجمع خبراء اقتصاديون أن لقاء جلالة الملك بالحكومة يؤكد أن مشروع الناقل الوطني هو أولوية وطنية لمواجهة التحديات العالمية والإقليمية وضمان الاستقرار المائي الوطني.

ولفت الخبراء في احاديث « الرأي» إلى أن جلالته وجه الحكومة بضرورة إيجاد تمويل ميسر للمشروع موضحين أن أمام الحكومة عدة خيارات للتباحث مع البنوك الدولية للحصول على تمويل ومنها بنوك الاعمار والتنمية الدولية التي تعنى بالمشروعات التنموية طويلة الأمد وبنك الاعمار الألماني وبنك الاستثمار الأوروبي والصندوق العربي للانماء.

وأكد جلالته لدى لقائه معنيين في قصر الحسينية، بحضور سمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد، أهمية مضاعفة العمل والتسريع في تنفيذ البرنامج، والتركيز على المشروعات الكبرى، وتجهيز القوى العاملة للاستفادة من الفرص التي توفرها.

قال رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع، أن مشروع الناقل الوطني لتحلية مياه البحر الأحمر هو أولوية وطنية لمواجهة التحديات العالمية والإقليمية وضمان الاستقرار المائي الوطني، حيث أن المشروع يتيح فرصا واسعة أمام الصناعات المحلية للاستفادة من احتياجاته الإنشائية والتشغيلية وغيرها التي تقدر بمليارات الدولارات.

وأكد الطباع أن مشروع الناقل الوطني للمياه هو خيار المملكة الإستراتيجي طويل الأمد الذي سيوفر كميات مياه مستدامة ويربط كافة مشاريع المياه في منظومة واحدة لضمان وديمومة الأمن المائي وتحقيق أهداف رؤية التحديث الاقتصادي، وأشار الطباع على أهمية دور القطاع الخاص في تطوير المشروع والعمل على توسعته بما يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني وتنمية الصناعة المحلية، مثمناً توجيهات جلالة الملك المستمرة بضرورة عدم الإبطاء في تحقيق المشروع وحث الحكومة على مشاركة القطاع الخاص في هذا المشروع الوطني الاستراتيجي للمملكة.

وحث الطباع على أهمية تعزيز التشاركية بين القطاع العام والخاص في إنجاز المشروع، وأن الجمعية على استعداد لتبني الترويج لهذا المشروع من خلال رجال الأعمال الأردنيين ونظرائهم في مختلف دول العالم، ودراسة التحديات والمخاطر التي ستواجه المشروع وتصنيف المخاطر الفنية والبيئية والمالية الرئيسية المرتبطة بكل جزء لضمان سير إنجاز المشروع بالشكل الصحيح، أيضاً الأخذ بعين الاعتبار مبادئ الكفاءة والشفافية في إدارة وتنفيذ المشروع والتي ستعمل على تسريع الجدول الزمني لإنجاز المشروع، وتعظيم الفائدة الاقتصادية للمشروع، حيث لا يمكن اعتباره مشروعاً تقليدياً يساهم فقط في تحقيق الأمن المائي بل هو مشروع سينهض بالاقتصاد الوطني.

رجال الأعمال تعزز العلاقات الأردنية – الصينية

استقبل المدير العام لجمعية رجال الأعمال الأردنيين طارق حجازي الملحق التجاري في السفارة الصينية لدى المملكة السيد تشانغ شياو ، والسكرتير الأول في السفارة السيد تشن شيانغ جو، وذلك في مقر الجمعية، لبحث سبل تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية والاقتصادية بين الأردن والصين وتعزيز آفاق التعاون المشترك بين مجتمعي الأعمال.

أكد حجازي أهمية تنمية العلاقات الأردنية الصينية وحرص الجمعية على توحيد الرؤى الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الدور التشاركي بين الأردن والصين ، وأعرب حجازي عن أهمية تسهيل فرص الاستثمار المشترك، حيث أن الأردن تتمتع بمزايا استثمارية عالية ومنطقة جاذبة للاستثمارات، تتيح فرص للمستثمرين الصينين في الاستثمار في المملكة، وحث على عرض الفرص الاستثمارية القائمة في الصين للمستثمرين الأردنيين.

من جانبه، أكد شياو على استعداد بلاده لتعزيز التعاون في المجال الاقتصادي والاستثماري بين البلدين، وتقديم الدعم اللازم لتحقيق نجاح المشاريع المشتركة، حيث تطورت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والأردن في السنوات الأخيرة بشكل مضطرد، وحقق التعاون العملي في مختلف المجالات نتائج مثمرة وتعتبر الصين ثالث أكبر شريك تجاري للأردن وثاني أكبر مستورد.

وأكد على دور السفارة الصينية في تقديم الدعم للمشاريع الاقتصادية المشتركة بين البلدين في مختلف القطاعات، وأبدى اهتمام الجانب الصيني في الاستثمار في مختلف القطاعات التنموية، وأكد على تعزيز التبادل التجاري وتدفق الاستثمارات بين البلدين.

ومن الجدير ذكره أن حجم التبادل التجاري بين الأردن والصين بلغ ما يقارب 3,149.3 مليون دولار خلال عام 2022 مقارنة مع عام 2021 حيث بلغ حجم التبادل التجاري مايقارب 3,244.8 مليون دولار، وشكلت الصادرات في عام 2022 ما يقارب 192.3 مليون دولار،بينما شكلت المستوردات في عام 2022 ما يقارب 2,957 مليون دولار.

الآليات التي يمكن اتباعها في استقطاب المزيد من الاستثمارات إلى المملكة

عوني الداوود
نائب رئيس تحرير جريدة الدستور–
رئيس مركز الدستور للدراسات الاقتصادية.

جهود كبيرة بذلت خلال العامين الماضيين تحديدا، وبدعم منقطع النظير وعلى أعلى المستويات وبتوجيهات ملكية مباشرة من أجل جذب مزيد من الاستثمارات، ايمانا وقناعة بأن ذلك هو السبيل الأكثر نجاعة لرفع معدلات النمو وخلق مزيد من الوظائف،وهذان هما (النمو والوظائف)الركيزتان الاساسيتان في رؤية التحديث الاقتصادي التي وجه اليها جلالة الملك عبدالله الثاني في عيد ميلاده الستين في كانون الثاني 2022 لتنطلق بعدها ورشة عمل في الديوان الملكي العامروبالتعاون مع الحكومة وبمشاركة فاعلة من مختلف ممثلي القطاع الخاص والجهات المعنية الرسمية والاهلية والاكاديمية والاعلامية لوضع خارطة طريق للاقتصاد الوطني حتى العام 2033.

وقد كان..حيث تم اطلاق رؤية التحديث الاقتصادي في 6 حزيران 2022 في البحرالميت بحضورجلالة الملك عبدالله الثاني وسمو ولي العهد الاميرالحسين بن عبدالله الثاني،وتعهدت الحكومة وقتذاك بتنفيذ ما جاء في «الرؤية» واطلقت البرنامج التنفيذي للمرحلة الاولى (2023– 2025).

رؤية التحديث الاقتصادي 2033 تهدف لجذب استثمارات تقدر بنحو ٤١ مليار دينار خلال السنوات العشر– مدة هذه الرؤية – 75% من هذا المبلغ يعتمد على القطاع الخاص..فكيف السبيل لتحقيق ذلك؟

1. أطلقت الحكومة في العام .. حزمة من القوانين الاقتصادية الهادفة لتحسين البيئة الاستثمارية وفي مقدمتها قانون الاستثمار وقانون الشركات وقانون المنافسة، وشارك القطاع الخاص وفي مقدمته جمعية رجال الاعمال الأردنيين بابداء الرأي والملاحظات العملية والضرورية التي أخذت الحكومة بكثيرمنها ،فجاء قانون البيئة الاستثمارية متقدما عمّا سبقه ومحفزا في كثير مما ورد فيه للاستثمار والمستثمرين المحليين والاجانب.

2. قانون الاستثمار الجديد منح وزارة الاستثمار صلاحيات تمكّنها لأن تصبح المظلة الأساس للترويج الاستثماري وطرح الفرص الاستثمارية وقد أطلقت الوزارة بالفعل منصة invest.jo وأعلنت – حتى الآن – عن 36 فرصة استثمارية وبحجم استثمار كلي يتجاوز 1.4 مليارد ولار.

3. في سياق العمل على جذب الاستثمارات فقد أطلقت الحكومة أيضا برنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادي (2021 – 2023) وكان المحورالاول في البرنامج (تحسين بيئة

الاستثمار وممارسة الاعمال) وتم التركيز من أجل تحقيق ذلك على: تطوير البيئة التشريعية والمؤسسية –تعزيز التنافسية وتخفيض كلف الانتاج – التحول الرقمي – تحفيز الاستثمار– تفعيل المشاريع الكبرى والعمل مع القطاع الخاص – وتفعيل المشاريع الكبرى والعمل مع القطاع الخاص).

وعلى الرغم من كل ما تقدم ،من وجود استراتيجيات وبرامج وخطط وخارطة طريق ورؤية تحديث اقتصادي،لكننا لا زلنا في ملف جذب الاستثمارات على يقين بأن «بالامكان أفضل ممّا كان»،وأنه لا بدّ من بذل جهود أكبر لجذب الاستثمارات وتحفيز المستثمر المحلي،والعمل على جذب المستثمر الاردني في دول الاغتراب، اضافة الى المستثمر العربي والاجنبي ..وهنا لا بد من الاشارة الى النقاط التالية:

1. رغم كل ما يقال عن «الشراكة بين القطاعين العام والخاص» الا أنها لم ترتق بعد الى الدرجة التي يمكن أن تؤتي ثمارها وتترجم لمشاريع تنموية تخلق مزيدا من الوظائف وترتقي بخدمات يلمسها المواطن.

2. لا زال القطاع الخاص بكافة قطاعاته الصناعية والتجارية والزراعية..وغيرها ،يعاني من معوّقات بيروقراطية ضريبية وجمركية وادارية تقف حائلا دون قدرته على المنافسة وزيادة الصادرات وفتح مزيد من الاسواق.

3. رغم الاعلان عن العديد من المشاريع الكبرى سواء تلك المدرجة ضمن مشاريع التكامل الاقتصادي بين (الاردن والعراق ومصر) أومشاريع التكامل الصناعي بين (الاردن والامارات ومصر والبحرين) ومعظمها مشاريع مشتركة بين القطاع الخاص في تلك الدول،اضافة لأكبر مشروع استثماري مطروح حاليا وهو«الناقل الوطني للمياه».. الاّ أن الظروف والمستجدات الجيوسياسية أخّرت تنفيذوانجاز كثير من تلك المشاريع.

4. القطاع الخاص قام ولا زال يقوم بدور مهم وفاعل للمساهمة بجذب الاستثمارات ومن ذلك اعلان جمعية البنوك عن «صندوق رأس المال والاستثمار الأردني» بالتزام رأسمالي قدره 100 مليون دينارأردني، وقيام غرف الصناعة والتجارة وجمعية رجال الأعمال بتنظيم العديد من المؤتمرات والمعارض والزيارات المتبادلة مع نظرائهم في الدول الشقيقة والصديقة بهدف التشبيك وخلق فرص استثمارية مشتركة،وكان من أهم المؤتمرات التي نظمتها جمعية رجال الاعمال الأردنيين في هذا السياق «المؤتمرالدولي الرابع لأصحاب الأعمال الناطقين بالفرنسية» في أيار/مايو 2023.

5. من المهم تفعيل دورسفاراتنا في الخارج في ملف الاستثمار وهي قادرة على المساهمة بكثيرمن الطرق بالترويج للاستثمار في الاردن.

- باختصار: هناك فرص لجذب الاستثمارات لكنها تحتاج لمزيد من الجهد في الترويج والمتابعة والتواصل،وقبل كل ذلك العمل بجد لازالة جميع المعوقات وفي مقدمتها البيروقراطية.

«المجلس القطاعي لقطاع السياحة في جمعية رجال الأعمال الأردنيين» تناقش تحديات القطاع السياحي في ظل المستجدات الإقليمية

أكد نائب رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين محمد البلبيسي على أهمية تنمية إمكانات الأردن ليصبح أفضل الوجهات السياحية للباحثين عن تجارب عالمية المستوى خاصة في ظل المستجدات الإقليمية، وجاء ذلك من خلال الاجتماع الأول لمجلس القطاع السياحي الذي عقد في مقر جمعية رجال الأعمال الأردنيين وبحضور أمين صندوق جمعية رجال الأعمال الأردنيين ميشيل نزال، والمدير العام لجمعية رجال الأعمال الأردنيين طارق حجازي، وعدد من أعضاء الجمعية والعاملين في القطاع السياحي.

وأكد البلبيسي على أهمية تنشيط قطاع السياحة حيث يعتبر أحد الأدوات المهمة لتنشيط عجلة النمو، ويتمتع بإمكانيات كبيرة ومتميزة، وجاذبة لاهتمام السياح، الامر الذي يتطلب المضي قدما بمسيرة النمو والحفاظ على النمو القياسي الذي شهده القطاع السياحي في العام الماضي، والعمل على الاستغلال الأمثل للإمكانيات السياحية في القطاع السياحي الأردني.

من جانبه، أكد نزال على أهمية وضع خطط واستراتيجيات لتعزيز الفرص والمشاريع الاستثمارية المتنوعة في القطاع السياحي والتفكير بأنواع سياحة جديدة تساهم بالخروج من حالة الركود في القطاع السياحة ولتفادي الأزمات التي تؤثر على القطاع السياحي، أيضاً تذليل التحديات التي تواجه القطاع السياحي بشكل عام حيث تضررت منها بشكل كلي وجزئي وخاصة في المناطق الشمالية.

وأشار نزال على مدى تأثر القطاع السياحي في العدوان على قطاع غزة حيث انخفضت أعداد المجموعات السياحية القادمة إلى المملكة وخاصة الأوروبية منها، كما تضرر قطاع الأدلاء والنقل السياحي ما يقارب 70 – 80%، وتضرر المكاتب السياحية بشكل كبير، وأكد نزال أن حال استمرار العداون في قطاع غزة سيكبد القطاع السياحي في المملكة خسائر باهظة تفوق خسائر أزمة كورونا.

كما وبحث أعضاء جمعية رجال الأعمال الأردنيين والحضور مجموعة من التوصيات لاستمرارية القطاع السياحي في المملكة حيث تتضمن تجهيز فوري للبنية التحتية للمواقع السياحية والأثرية، ومنح الحوافز في المناطق التنموية من اجل إنشاء مشاريع سياحية، وتأجيل القروض وتخفيض الفوائد وإعادة النظر فيها.

وعلى المدى الطويل تتضمن تكثيف حملات الترويج للفرص والمشاريع الاستثمارية المتنوعة في القطاع السياحي، وتقديم الدعم الحكومي لضمان استمرارية القطاع، تقديم التسهيلات على التأشيرات السياحية وترخيص تذاكر الطيران لجذب السياح إلى المملكة، وتوقيع المزيد من الاتفاقيات التي تضمن الدخول الى أسواق غير تقليدية سياحيا، أيضاً وضع معايير وقواعد عالمية المستوى لقطاع السياحة في الأردن.

وأكد المجلس القطاعي السياحي في الجمعية على استمرارية انعقاده لبحث كافة التحديات التي تواجه قطاع السياحة في المملكة والنهوض في القطاع السياحي.

اقتصاديون : الاستثمار بوابة عريضة لتحسين الواقع الاقتصادي

دعا اقتصاديون إلى وضع خطة ترويجية وتسويقية تبرز المزايا والحوافز التي يوفرها الأردن لأصحاب الأعمال، مع التركيز على دعم المستثمر المحلي وتمكينه لتوسيع أعماله بالمملكة وتغيير آلية التعامل مع المستثمر، وأكدوا في أحاديث لوكالة الأنباء الأردنية (بترا)، ضرورة التركيز على اعتماد مبدأ الاستهداف النوعي لكبار المستثمرين الأجانب وإنشاء ترابطات مع مستثمرين محليين بمشروعات كبرى، موضحين أن الاستثمار يمثل البوابة الوحيدة لتحسين الواقع الاقتصادي.

وأشار جلالة الملك عبدالله الثاني، خلال لقائه معنيين يوم الاثنين الماضي، « إلى إمكانية تحقيق نتائج أفضل من النتائج الحالية في مجال استقطاب الاستثمار الأجنبي للوصول إلى الطموحات التي نصبو إليها، وأكد جلالته أهمية مضاعفة العمل والتسريع في تنفيذ البرنامج التنفيذي الحكومي لرؤية التحديث الاقتصادي للعام 2023، والتركيز على المشروعات الكبرى وتجهيز القوى العاملة للاستفادة من الفرص التي توفرها.

وشدد الاقتصاديون على ضرورة أن تعمل الجهات المعنية على تغيير آلية التعامل مع المستثمر، مؤكدين بأن الاستثمار يعد اليوم مطلبا أساسيا لاستدامة الاقتصاد وتعزيز النمو وتوفير فرص العمل، وبينوا أن توفير الاستثمارات وفق مسار رؤية التحديث الاقتصادي يؤكد بأن حجم العمل أمام المملكة كبير، باعتبار أن استقطاب الاستثمار المحلي والأجنبي يتطلب تضافر جهود الجميع وتجاوز كل المعيقات لتعزيز تنافسية الأردن بالمنطقة.

وأكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع، ضرورة العمل على استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية للمملكة خلال العام الحالي، بما ينعكس على تحسين الواقع الاقتصادي وتنمية الصناعة، والتركيز على المشروعات الكبرى ومنح القطاع الخاص دورا أكبر بهذا الخصوص، إلى جانب مواصلة تطوير التشريعات للاستمرار بتجويد بيئة العمل، وأوضح أن الجمعية أشرفت ونظمت تأسيس الشركة الوطنية للتعدين للصناعات التحويلية، التي ساهم فيها مستثمرون محليون ومن خارج المملكة، والتي تعد ترجمة للأولويات الواردة ضمن رؤية التحديث الاقتصادي لقطاعي الطاقة والتعدين، مبينا أن قطاع التعدين يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الواعدة التي ركزت عليها الرؤية.

وقال عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين، والمستثمر في القطاع السياحي، ميشيل نزال، إن جلالة الملك يقود دائما حركة دعم الاستثمار واستقطاب الأجنبي منها إلى الأردن.

وأضاف «نجح الأردن خلال السنوات الماضية في استقطاب استثمارات كبيرة، بجهود جلالته، كالمشاريع السياحية، مثل مشروع العبدلي، ومشروع تطوير البحر الميت، وغيرها الكثير من مشاريع الطاقة والمياه».

وأعرب نزال، عن تطلعه إلى نمو الاستثمارات الأجنبية، بما يولد فرص عمل عديدة للمواطنين، مشيراً إلى رغبة المستثمرين الأجانب بالتعامل مع جهات محلية لتسهيل كل الإجراءات

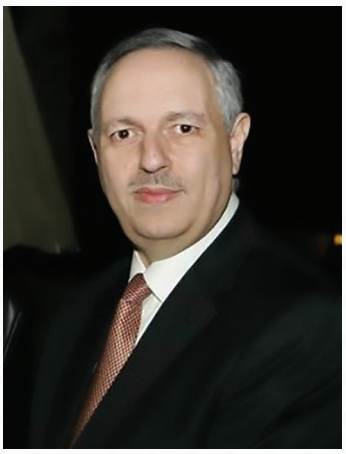

البيروقراطية، خاصة في مجال الأتمتة، ودعا إلى توفير تمويل بقروض ميسرة للقطاع الخاص، بفوائد تشجيعية، وأقل مما هي عليه، بهدف دعم التوسع في الاستثمارات القائمة واستقطاب أخرى جديدة.

حوّل كابيتال

وافتح حسابك من تطبيقنا بدقايق

حمّل التطبيق الآن

#حوّل_كابيتال

Google Play App Store

capitalbank.jo 06 5100 220 @Capitalbankjo

كابيتال بنك

«رجال الأعمال» الأردن يواصل مسيرة النمو والتقدم رغم الظروف الإقليمية والعالمية

قال رئيس جمعية رجال الاعمال الاردنيين حمدي الطباع إن الأردن وبفضل القيادة الحكيمة لجلالة الملك عبدالله الثاني، واصل مسيرة النمو والتقدم، رغم الظروف السياسية والاقتصادية الإقليمية والعالمية التي أثرت على دول المنطقة.

واكد الطباع ان الجهود التي بذلها جلالته خلال عهده الميمون جعلت من الأردن نموذجا في المنطقة، كدولة منفتحة تنسجم والاقتصاد العالمي وتواكبه من حيث التطور الاقتصادي والبيئة الجاذبة للاستثمار بفضل السياسات الاستثمارية الحكيمة التي ميزت الاردن كملاذ امن للاستثمار والاستقرار السياسي والاقتصادي.
اوضح ان الأردن بفضل الجهود الملكية السامية بات اليوم يرتبط بعدد كبير من اتفاقيات التجارة الحرة مع مختلف التكتلات الاقتصادية العالمية، ومن أهمها اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية والاتفاقيات الموقعة مع دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكندا وسنغافورة غيرها الى جانب الانضام الى عضوية منظمة التجارة العالمية.

بين ان الاردن استطاع انجاز وتنفيذ العديد من المشاريع الحيوية و الاستراتيجية خلال عهد جلالته الميمون خصوصا في قطاع الطاقة والمياه والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والريادة مؤكدا ان الاردن يعتبر محط اهتمام وموطن للاستثمار لتوفر الامن والاستقرار ومخزون من الفرص الاقتصادية تتركز بقطاعات حيوية ومشروعات كبرى الى جانب تطوير البنى التحتية وإقامة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة الى جانب المدن الصناعية والمناطق التنموية لتشجيع الاستثمار المحلي وجذب استثمارات خارجية.

وقال برز الأردن في المنتدى الاقتصادي العالمي بوصفه قصة نجاح ينظر بثقة إلى المستقبل بفضل الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي قادها جلالة الملك، وجعلت الأردن أنموذجاً متقدماً في المنطقة، وساهم حرص جلالته على المشاركة في المنتدى الاقتصادي العالمي في أن يتبوأ الأردن

مكانة بارزة في أوساط المنتدى، ما أسّس لشراكة قوية بينهما جعلت الأردن موطناً ثانياً لهذا المنتدى الذي رأى جلالته أنه يوفر المنبر المناسب لمخاطبة القيادات السياسية والاقتصادية والفكرية ومن خلفهم ملايين الناس حول العالم.

واشار الى اهم التطورات الاقتصادية التي شهدتها المملكة في عهد جلالته اذ وصل الناتج المحلي الإجمالي الى اكثر من 33 مليار دينار خلال العام 2022 الى جانب تجاوز اجمالي الاستثمارات الأجنبية بالأردن 34.7 مليار دينار
وقال الطباع ان جلالته منذ تسلمه سلطاته الدستورية وضع الشأن الاقتصادي للمملكة وتحسين معيشة المواطنين اهتماما كبيرا وعلى رأس أولوياته، وترجمت جهوده على أرض الواقع بمشروعات تنموية، رافقها تقدم ملحوظ في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتوجت برؤية التحديث الاقتصادي التي تم إعدادها بالتشاركية بين القطاعين العام والخاص.

وأشار إلى الإنجازات الهامة التي تحققت على الصعيد الاقتصادي كإنشاء المجلس الاستشاري الاقتصادي، وإنشاء مراكز تكنولوجيا المعلومات في الأردن، واقامة المركز الوطني لحماية حقوق الإنسان، وإقامة صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية للحد من مشاكل الفقر والبطالة، وتعزيز الدور الاقتصادي للسفراء الأردنيين خارج البلد في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية بجانب إنشاء مشروع الملك عبد الله الثاني لتوفير السكن

للأسر الفقيرة في معظم محافظات المملكة.
وأكد أن الجمعية مستمرة في تطبيق رؤية جلالة الملك عبدالله الثاني بإبراز موقع الأردن على خريطة الاستثمار العالمية والترويج للبيئة الاستثمارية الأردنية على الصعيدين العربي والدولي.

وقدم الطباع مجموعة من الإجراءات لدعم وتحفيز الاقتصاد الوطني وتمكينه من مواجهة التحديات والأزمات العالمية في مقدمتها تعزيز الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ المشاريع الاستثمارية والعمل على إدارتها بشكل مشترك اضافة الى إنشاء لجان خاصة بالأزمات الاقتصادية للحد من تداعياتها على الاقتصاد الوطني.

وشدد الطباع على ضرورة تعزيز المشاريع التنموية في المملكة وضخ تسهيلات وقروض بفوائد تشجيعية لتشجيع الاستثمار والتوسع بالمشاريع القائمة بالإضافة الى تطوير مشاريع الطاقة والمياه و العمل على تسويق الأردن سياحياً.

تأسست شركة الكربونات الاردنية عام 1979 ، وتحولت الشركة على مر السنين الى شركة وطنية لاستغلال المواد الخام المحلية وتوفير فرص العمل للعمالة المحلية وتوفير العملات الصعبة نتيجة لزيادة الصادرات .
تختص شركة الكربونات الاردنية في مجال تعدين وصناعة وتصدير كربونات الكالسيوم باعلى مواصفات الجودة والنقاوة والدقة في التسليم ، حيث يتم انتاج أصناف مختلفة من بودرة كربونات الكالسيوم الطبيعي والمعالج تناسب الصناعات المتعددة وحسب حاجاتها .
تقوم الشركة بتصدير 80% من إنتاجها لأكثر من 35 دولة حول العالم من ضمنها كافة الدول العربية اضافة الى بلدان في جنوب شرق اسيا وشرق وغرب افريقيا وبعض الشحنات الى اوروبا .

It all started back in 1979 when the first calcium carbonate (calcite) powder production started at Jordan Carbonate in the Middle East. The company started its operations to serve initially the regional paint and coatings market where manufacturers used to import from Europe and Asia. The management philosophy has been always focusing to adopt the latest grinding and mining technology managed by industry leaders and an innovative team that is thriving to diversify our customers' options when it comes to sustainable production. Three generations later led by the family, Jordan Carbonate continues to carry the legacy of the founder to provide world-class service and products to customers in the region.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تبحث فرص الاستثمار المشترك مع الهند

نظمت السفارة الهندية في الأردن بالتعاون مع جمعية رجال الأعمال الأردنيين ندوة نقاشية حول فرص الاستثمار المشترك بين الأردن وولاية مدهيا برديش في الهند بحضور سعادة السفير الهندي لدى المملكة أنور حليم، وذلك في مقر الجمعية الأحد، وشارك في الندوة نخبة من رجال الأعمال من كلا الجانبين.

وأكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أن الأردن يرتبط بعلاقات اقتصادية تاريخية مع الهند كما وأن الشراكات التجارية بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين في تطور مستمر فبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين ما يقارب 4.5 مليار دولار مابين عام 2022 – 2023.

وبين الطباع بأن هناك العديد من المشاريع الهندية الناجحة في الأردن والتي تمتعت بالمزايا التنافسية للبيئة الاستثمارية الأردنية فتقدر الاستثمارات الهندية في قطاع الملابس والفوسفات أكثر من 1.5 مليار دولار، بالإضافة إلى 860 مليون دولار لإنتاج حمض الفوسفوريك. لافتاً الى أن الهند تحتل المرتبة السادسة على مستوى الدول في الاستثمار في سوق عمان المالي بقيمة 725.5 مليون دينار.
بدوره، أكد سعادة السفير الهندي لدى المملكة أنور حليم أهمية لقاء اليوم مثمناً جهود الجمعية في التعاون المستمر مع السفارة وبما يساهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين، مشيراً إلى أن العلاقات بين البلدين متميزة في مختلف المجالات.

وأشار حليم إلى أن ولاية مدهيا برديش والتي تعد من الولايات المهمة للهند على المستوى الاقتصادي والتي تتمتع بثاني أكبر سوق على مستوى الهند.

وأشار حليم إلى تمتع ولاية برديش بعلاقات تاريخية متميزة مع الدول العربية خاصة في مجال التبادل التجاري في القطاع الزراعي، لافتاً إلى أن الأردن يستورد من الهند سلعا متنوعة من أهمها الحبوب وتأتي أغلبها من ولاية برديش، كما وبين حليم بأن ولاية برديش تتميز بالصناعات الغذائية والقطاع الزراعي.

وقال الطباع «إن التعاون المثمر بين البلدين يمكن أن يأخذ أوجه مختلفة لكن من أهمها هو التعاون الاستثماري وهو ما نأمل تحقيقه من خلال هذه الندوة». مشيراً الى أن هناك العديد من القطاعات الاقتصادية الواعدة ذات الاهتمام المشترك منها قطاع التعدين والصناعات الكيماوية والأسمدة، إلى جانب الصناعات الصيدلانية والقطاع الزراعي وتكنولوجيا المعلومات، والقطاع السياحي، حيث أشار الطباع إلى تدني السياحة الهندية في الأردن والتي يجب العمل عليها لترتقي إلى مستويات أفضل.

وأكد الطباع حرص الجمعية على تقوية العلاقات الاستثمارية والتجارية والاقتصادية بين البلدين، معرباً عن أمله بأن تشكل ندوة اليوم فرصة لبحث الفرص الاستثمارية المتاحة لكلا البلدين. مثمناً جهود سعادة السفير الهندي لدى المملكة أنور حليم على جهوده الكبيرة المبذولة في سبيل تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين.
ولفت حليم بأن التبادل التجاري بين الأردن والهند تحسن بشكل ملحوظ نما بنسبة 63% ونتطلع بأن يتحسن بشكل أكبر خلال المرحلة القادمة، مشيراً إلى وجود شراكات هندية أردنية قوية خاصة في مجال الفوسفات والألبسة.

عقد الدورة الثانية لمجلس الأعمال الأردني السيرلانكي في مطلع آيار القادم في عمان

استقبل رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع سفيرة جمهورية سريلانكا لدى المملكة بيريانجيكا فجقوناسيكرا ، لبحث وتعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية بين البلدين وبحث فرص جديدة للشراكة الاقتصادية بحضور أمين سر الجمعية عبدالرحيم البقاعي والمدير العام للجمعية طارق حجازي، في مقر جمعية رجال الأعمال الأردنيين.

وتطرق الطباع إلى مجموعة من المواضيع الهامة المتعلقة بالتعاون المشترك والشراكة بين البلدين في مجالات متعددة بما في ذلك المجال الاستثماري والاقتصادي، كما تم التأكيد على أهمية تعزيز التبادل الثقافي والتجاري بين البلدين حيث أشار أن حجم التبادل التجاري بين البلدين منخفض نتيجة عدم وجود خط شحن تجاري يربط بين البلدين. وأكد الطباع على أهمية تعزيزسبل تنمية العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين البلدين من خلال تكثيف لقاءات القطاع الخاص بين كلا الجانبين كخطوة مهمة لتعزيز المشاريع الاستثمارية الأردنية السيرلانكية.

بدورها، قالت السفيرة فجقوناسيكرا، إن العلاقات الأردنية السريلانكية تتسم بالتطور على المستويين التجاري والاستثماري، وأكدت حرص بلادها على تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع المملكة واستغلال بيئة الأعمال بالأردن الآمنة والمستقرة، وأشارت فجقوناسيكرا إلى حجم الاستثمارات السيرلانكية في الأردن حيث أن يوجد 27 مصنع باستثمار سيرلانكي يختص بالمحيكات والألبسة وتتوزع في سحاب والضليل و إربد.

وأشار الطباع على أهمية مواصلة التنسيق والتشاور بين البلدين من خلال مجلس الاعمال الأردني السيرلانكي، ورحب الطباع بانعقاد الدورة الثانية لمجلس الأعمال الأردني السيرلانكي في العاصمة عمان في مطلع آيار القادم، حيث أن العلاقات الأردنية – السيرلانكية تتمتع في العديد من مجالات التعاون، وأكد أن العلاقات المشتركة التاريخية في مختلف المستويات دليل على عمق العلاقات الثنائية للبلدين الصديقين.

وتشير الإحصاءات إلى أنه في عام 2022 بلغ حجم التبادل التجاري بين الأردن وسيرلانكا ما يقارب 47.2 مليون دولار أمريكي، مقارنة مع عام 2021 حيث بلغ ما يقارب 60.6 مليون دولار أمريكي، وبلغ حجم الميزان التجاري بين البلدين في عام 2022 ما يقارب (42.9-)مليون دولار أمريكي، مقارنة مع عام 2021 والذي بلغ (50.9-) مليون دولار أمريكي.

التبادل التجاري بين الأردن وسيرلانكا (2021-2022)

العام	الصادرات مليون دولار	الواردات مليون دولار	التبادل التجاري مليون دولار	الميزان التجاري مليون دولار
2021	4.8	55.8	60.6	-50.9
2022	2.2	45	47.2	-42.9

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز الصادرات الأردنية إلى سيرلانكا (2022)	قيمة الصادرات مليون دولار
الحديد	1.7
الأقمشة المحبوكة أو الكروشيه	0.7
البلاستيكات	0.6

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز الواردات الأردنية من سيرلانكا (2022)	قيمة الصادرات مليون دولار
القهوة والشاي	16.7
الفواكه والمكسرات الصالحة للأكل	1.7
الورق والورق المقوى	1.6

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

«رجال الأعمال» تبحث خطة عمل مجلس الأعمال الأردني التركي خلال عام 2024

استقبل سعادة السفير التركي لدى المملكة أردام أوزان رئيس جمعية رجال الاعمال الأردنيين حمدي الطباع والمدير العام للجمعية طارق حجازي مؤخرا في مقر السفارة التركية في عمان ، لتعزيز العلاقات الأردنية التركية في القطاعات الاقتصادية والاستثمارية وبحث خطة عمل مجلس الاعمال الأردني التركي لعام 2024.

أكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين خلال اللقاء على أن العلاقات الأردنية– التركية علاقات تاريخية وعريقة، لافتاً إلى أن مجلس الأعمال الأردني التركي المشترك مع مجلس العلاقات الخارجية الاقتصادية التركية يعتبر من أكثر المجالس الفاعلة والنشطة، والتي تحرص الجمعية من خلالها على بناء جسر للتواصل بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين. لافتاً الى مساهمة المجلس في زيادة التبادل التجاري الثنائي وكذلك الاستثماري على الرغم من أن الاستثمارات المشتركة لا تزال أقل من مستوى الطموحات، مشيراً بأن خلال السنتين الماضيين قد أحدث الأردن تطوراً سريعاً في تحديث منظومة التشريعات ذات العلاقة بالاستثمار والشراكة بين القطاع العام والخاص.

من جهته، أكد أوزان أهمية مجلس الأعمال الأردني التركي المشترك باعتباره كأحد القنوات الفاعلة في تنشيط العلاقات الاقتصادية، خاصة مع وجود آفاق واسعة للتعاون الاستثماري بين الجانبين، وأعرب أوزان عن أهمية تفعيل المجلس الأردني التركي لتعزيز التعاون بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين، وأشار أن السفارة على أتم الاستعداد لتسهيل نجاح تنفيذ خطة عمل مجلس الأعمال الأردني التركي لهذا العام.

كما واستعرض الطباع موجزاً حول خطة عمل المجلس خلال هذه العام مستعرضاً برنامج عمل مجلس ادارة الجمعية و أنشطتها خلال العام الحالي، وتتضمنت الخطة استقطاب مجتمع الأعمال التركي لزيارة الأردن للإطلاع على الفرص الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية الواعدة والإستفادة من المزايا التي يتيحها قانون البيئة الاستثمارية الجديد.

شركة التأمين الإسلامية ... أمان ونماء منذ التأسيس

شركة التأمين الإسلامية أول شركة تأمين إسلامي في الأردن تأسست عام 1996م برأس مال وقدره 2 مليون دينار أردني وأصبح الآن 15 مليون دينار أردني. وقد أنشئت شركة التأمين الإسلامية على أساس نظام التأمين التعاوني المقر شرعاً من المجامع الفقهية وكبار هيئات الشرع الحنيف كبديل شرعي عن التأمين التجاري. وهي شركة مالية تُدير أموالها وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء وعلى أساس الوكالة بأجر معلوم ، والمضاربة بأموال حملة الوثائق.

حققت شركة التأمين الإسلامية نجاحات متواصلة خلال مسيرتها منذ التأسيس، وقد ساهمت في إنشاء عدة شركات تعمل في مجال التأمين وإعادة التأمين الإسلامي في كل من اليمن، لبنان، السعودية وتونس . وكما صدر عن الشركة العديد من المؤلفات حول موضوع التأمين التكافلي الإسلامي مما جعلها منارة للعمل التأميني الإسلامي ومثالاً يُحتذى به لدى العديد من شركات التأمين التكافلي محلياً وعربياً ودولياً.

وحصدت شركة التأمين الإسلامية العديد من الجوائز خلال مسيرتها ومنها جائزة الابتكار والتميز في تطوير خدمات التكافل لعامي 2017 و 2023، وجائزة أفضل شركة تأمين تكافلي في الأردن للأعوام 2021 و2022 و2023 على التوالي من مجلة World Finance.

شركة التأمين الإسلامية م.ع.م
The Islamic Insurance Co.
ISO 9001:2015 Certified
الإدارة العامة: عمّان، شارع وصفي التل ، مجمّع التأمين الإسلامية (94)

Tel: 06-562 0151
Fax: 06-562 1414
Email: Islamicinsurance@tiic.com.jo
Website: Islamicinsurance.jo

التحديـات التـي تواجـه التقـدّم فـي مشـروع الناقـل الوطنـي لتحليـة الميـاه

المهندس اياد الدحيات

الأمين العام الأسبق لوزارة المياه والري

بنـاء علـى التوجيهـات الملكيـة السـامية، قـرّرت الحكومـة الأردنيـة عـام 2017 السـير قدمـاً بمشـروع الناقـل الوطنـي لتحليـة الميـاه (العقبـة– عمـان) وذلـك بعـد توقـف مشـروع ناقـل البحريـن (البحـر الأحمـر–البحـر الميـت)، حيـث بـدأت دراسـات الجـدوى الفنيـة والماليـة والبيئيـة وإجـراءات طـرح العطـاء علـى مبـدأ الشـراكة مـا بيـن القطاعيـن العـام والخـاص بهـدف توفيـر التمويـل كـون المشـروع ذو كلفـة رأسـمالية عاليـة وللاسـتفادة مـن الخبـرة والمعرفـة الفنيـة والتقنيـة لـدى القطـاع الخـاص فـي تحليـة ميـاه البحـر.

وعلـى الرغـم مـن اسـتلام عـرض فنـي ومالـي مـن ائتـلاف وحيـد نهايـة عـام 2023 والـذي مـن المتوقـع ارتفـاع قيمـة تنفيـذه بسـبب الظـروف التـي يمـر بهـا الاقتصـاد العالمـي والمرتبطـة بالضغـوط التضخميـة، لا يجـب التـردّد فـي السـير بالخطـوات القادمـة لإنجـاز المشـروع لتعزيـز الخيـارات الوطنيـة لتحقيـق الأمـن المائـي. ويكـون ذلـك مـن خـلال الإسـراع فـي تقييـم العـرض الفنـي ومـن ثـم مفاوضـة الائتـلاف علـى الأسـعار وكلـف التنفيـذ فـي حالـة تحقيقـه الحـد الأدنـى للمتطلبـات والمواصفـات الفنيـة. وفـي حـال الاتفـاق، يتـم توقيـع إتفاقيـة التنفيـذ بيـن وزارة الميـاه والـري وشـركة المشـروع التـي سـيتم تأسيسـها وتسـجيلها مـن قبـل الائتـلاف، ويسـمّى ذلـك «الغلـق التجـاري»، الـذي يعتبـر شـرطاً لتوقيـع اتفاقيـات تمويـل الديـن الرئيسـي والفرعـي بيـن شـركة المشـروع مـع البنـوك التجاريـة والتنمويـة والصناديـق الاسـتثمارية وهـو مـا يعـرف «بالغلـق المالـي».

وبهـدف تخفيـض كلـف التنفيـذ وسـعر المتـر المكعـب مـن الميـاه وإنجـاز المشـروع وفـق الجـدول الزمنـي، يجـب إعـادة هيكلـة وتحديـث سـجل المخاطـر الغيـر متـوازن الـذي تـم إعـداده وتضمينـه فـي النصـوص القانونيـة لوثيقـة العطـاء ومسـودّة إتفاقيـة التنفيـذ الملحقـة بهـا، والـذي حمّـل القطـاع الخـاص درجـة عاليـة مـن مخاطـر التنفيـذ وبالتالـي سـيؤدي لارتفـاع كلـف وفوائـد التمويـل والعائـد المالـي للمسـاهمين. وكذلـك يجـب الأخـذ بالـدروس المسـتفادة مـن القضايـا الخلافيـة التـي وثّقتهـا قضيـة التحكيـم الخاصـة بتنفيـذ مشـروع جـر ميـاه الديسـي خـلال الأعـوام 2015–2018، والتـي أدّت إلـى مطالبـات ماليـة إضافيـة وتأخيـر تشـغيل المشـروع (وهـو المشـروع المشـابه فـي تفاصيلـه الفنيـة). ويكـون ذلـك مـن خـلال إعـادة توزيـع التحدّيـات الـواردة فـي سـجل

المخاطر للطرف الأقدر على إدارتها بكفاءة والتي تقع ضمن سيطرته المعقولة وقدرته على تحيّدها، و لكل جزء من أجزاء المشروع الرئيسية (محطة التحلية، الخط الناقل للمياه ومحطة الطاقة المتجددة). ويشمل ذلك الأحداث المتوقع حدوثها واحتماليتها وتبعاتها المالية والزمنية الإضافية ومسؤوليات وصلاحيات كل طرف سواء في مرحلة التنفيذ أو مرحلة الصيانة والتشغيل، والتي من الممكن أن تؤدي لتخفيض كلف التنفيذ بنسبة قد تتراوح بين (15-20) % من قيمة المشروع.

ولعل أهم التحديات التي ستواجه المشروع التنسيقات والموافقات والتصاريح الحكومية اللازمة للتنفيذ، حيث تتعدد الجهات الحكومية، والتي تعتبر بمثابة طرفاً ثالثاً في اتفاقية المشروع، التي يجب أن تمنح موافقات وتصاريح عمل لتنفيذ المشروع بأجزائه المختلفة أو ربطه مع مرافق حكومية أخرى، حيث تمّ تحميل شركة المشروع مسؤولية ومخاطر التنسيق والتي تقع بطبيعة الحال خارج سيطرتها، ومتابعة الحصول على هذه الموافقات والتصاريح دون بيان الآلية الحكومية لتسهيل ذلك والمدد الزمنية لمنح هذه الموافقات في وثائق العطاء. ومنها على سبيل المثال إصدار تصاريح الحفر وخصوصاً لخط المياه الناقل الصادرة من البلديات كل في منطقة إختصاصها وكذلك من وزارة الأشغال العامة والإسكان، وتمويل وتنفيذ الربط الكهربائي على أنظمة النقل والتوزيع لشركة الكهرباء الوطنية وشركات التوزيع المتعددة، ومنح الإعفاءات المالية والضريبية اللازمة للمشروع وتلك الجمركية على كافة المواد والقطع والمعدات والآليات المستخدمة من الموردين والمقاولين خلال فترة المشروع، وإصدار تصاريح قطع الأشجار وإزالة مخلّفات وناتج الحفر من كافة الجهات المعنية، وغيرها الكثير من الموافقات.

ومن التحدّيات التي تمّ نقلها لشركة المشروع ولم يتم تفصيلها بوضوح في وثائق العطاء، حيازة ودخول مواقع المشروع بما فيه مسؤولية إجراء الرفع المساحي للمواقع كافة وتحديد الاستملاكات الضرورية والبحث عن الخرائط أو المخططات المتوفرة لدى كافة الجهات الحكومية والخاصة والكشف عن أية مباني أو بنى تحتية تتعارض أو تتداخل مع مسار الخط الناقل البالغ طوله 465 كلم من مدينة العقبة ولغاية نقطتي التزويد المائي في خزانات منتزه عمان الوطني وأبوعلندا في العاصمة عمان، وتحديد مواقعها وتعديل مسار الخط الناقل وزيادة كمياته وأطواله دون تعويض، إضافة لذلك، ستتحمّل شركة المشروع حماية كافة أجزائه وعلى نفقتها الخاصة خلال فترتي التنفيذ والتشغيل والصيانة من كافة محاولات العبث والسرقة والتخريب، وهي حوادث كانت سبباً أساسياً في المطالبات المالية الإضافية في مشروع جر مياه الديسي آنذاك، وتقع بالكامل خارج سيطرتها المعقولة.

ومن ضمن التحديات الأخرى توفير منح اضافية كمساهمة مالية لجعل المشروع مجدياً كمشروع شراكة، وتخفيض سعر المتر المكعب من المياه وتمكين شركة المشروع من تحقيق الغلق المالي، وتوفير ضمانات سيادية أو كفالات مالية لضمان دفعات فواتير المياه لشركة المشروع بسبب العجز المالي في قطاع المياه وضمان قروض شركة المشروع التجارية لتخفيض فوائد اتفاقيات تمويل الدين الرئيسي والفرعي.

«رجال الأعمال» توقع مذكرة إطارية مع اتحاد الغرف السعودية

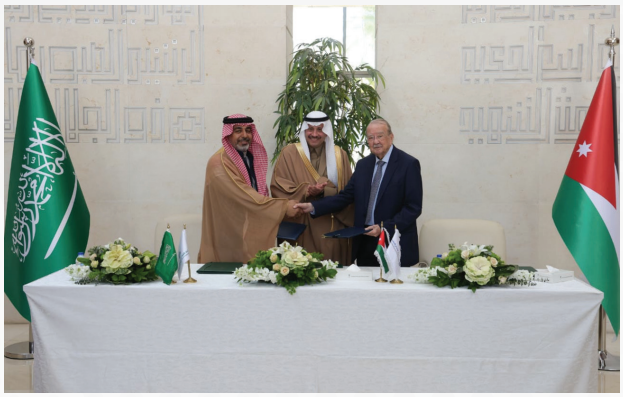

وقعت في مقر سفارة المملكة العربية السعودية مذكرة تفاهم إطارية بين جمعية رجال الأعمال الأردنيين واتحاد الغرف السعودية بحضور سعادة السفير السعودي لدى المملكة نايف بن بندر السديري، والتي تهدف الى تدعيم علاقات التعاون بين الجانبين و تعزيز التعاون المشترك، وبما يخدم ويوسع آفاق العلاقات الاقتصادية بين مجتمع الأعمال الأردني والسعودي، ووقعها نيابة عن الجمعية حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، وعن اتحاد الغرف السعودية الدكتور حمدان السمرين عضو مجلس إدارة الاتحاد ورئيس مجلس الأعمال الأردني السعودي في الاتحاد.

ورحب السديري خلال اللقاء ببدء العمل بمذكرة التفاهم الإطارية مبيناً أن العلاقات الاقتصادية السعودية الأردنية تستند إلى قاعدة متينة من الأطر المؤسسية المتمثلة في اتفاقيات التعاون الاقتصادي، ومجلس التنسيق السعودي الأردني المشترك، ومجلس الأعمال السعودي الأردني، والتي تمثل جميعها أدوات مهمة لتطوير مجالات وفرص التعاون بين البلدين على جميع الأصعدة. ولا يخفى على أحد الدور الهام الذي يؤديه القطاع الخاص من كلا البلدين وسعيهم المتواصل في بناء شراكات تجارية واستثمارية مشتركة مما ينعكس بشكل ايجابي على تطور العلاقات الثنائية.

وأعرب الطباع خلال اللقاء عن سعادته بهذا التعاون وإستعرض موجزاً حول دور الجمعية في تعزيز علاقات الأردن الاقتصادية والاستثمارية مع المملكة العربية السعودية، والترويج للمزايا والحوافز والفرص الاستثمارية التي يتمتع بها الأردن، وأشار الطباع إن العلاقات السعودية الأردنية تاريخية واستراتيجية تمتاز بعراقتها المتجذرة والتي تمثل حلقة متميزة وأنموذجا يُحتذى في العمل العربي المشترك، وأشار الطباع إلى أهمية العمل على بحث آفاق الفرص الاستثمارية خاصة في القطاعات الاقتصادية الواعدة ذات الإهتمام المشترك، لافتاً الى أن السوق السعودي يعد من أهم الأسواق بالنسبة للأردن حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين مايقارب 3.3 مليار دينار العام الماضي، وبين الطباع أن الأردن يتمتع بالعديد من المزايا الاستثمارية الجاذبة والتي توفر للمستثمرين بيئة آمنة للاستثمار مع تعدد الاتفاقيات التجارية الحرة ووجود العديد من المناطق الحرة والتنموية، حيث بلغ حجم الاستثمارات السعودية في الأردن في بداية عام 2024 مايقارب 14 مليار دولار، فهناك علاقات مميزة بين البلدين في الجانب الاقتصادي والاستثماري، حيث يوجد استثمارات سعودية مميزة داخل الأردن، ويوجد استثمارات أردنية مميزة داخل السعودية.

من جهته، أكد السمرين بأن مذكرة التفاهم سوف تعزز التعاون وتبادل الخبرات في مختلف المجالات الاقتصادية والاستثمارية بين البلدين خاصة مع وجود العديد من الفرص المتنوعة على المستوى التجاري والاستثماري والتي يمكن استغلالها في تطوير العلاقات الأردنية السعودية، وأشار السمرين أن العلاقات السعودية الأردنية من أقوى العلاقات الثنائية والتي تميزت على مختلف الصعد ، مشيرا إلى إمكانية تعزيز العديد من الفرص الواعدة مستقبلا في ظل تواجد المشروعات العملاقة في المملكة العربية السعودية.

وتهدف الاتفاقية الى تعاون الجانبين في اقامة الفعاليات والمؤتمرات والمنتديات التي تخدم تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية بين أعضاء الجانبين وتوثيق سُبل الإتصال والتعارف فيما بينهم وتقديم التسهيلات الممكنة في هذا المجال وتشجيع أعضاء كلا الجانبين على المشاركة فيها، الى جانب التعاون في تشجيع وتسهيل تبادل الخبرات والمعلومات المتاحة لدى كلا لطرفين حول فرص تنمية وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية واقامة شراكات استراتيجية على المستوى المحلي والعربي والإقليمي، كما وتهدف الاتفاقية الى التعاون المشترك في عقد لقاءات ثنائية مع رجال الأعمال في المجالات ذات الإهتمام المشترك، والتعاون في مجال اعداد الدراسات والبحوث والإحصاءات والتقارير المشتركة في مختلف المجالات الاقتصادية. الى جانب التعاون في عقد ندوات وورش عمل مشتركة في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

مستشفى الأردن
Jordan Hospital

JORDAN HOSPITAL
مستشفى الأردن
& MEDICAL CENTER

- اقسام متخصصة في كل فروع الطب مجهّزة بأحدث وسائل التشخيص والتكنولوجيا والتقنيات الطبية الاكثر تطوراً.
- **الخدمات الطبية المتكاملة حسب المعايير العالمية:** الاعتمادية الدولية JCI، الاعتمادية الوطنية HCAC، الايزو ISO 2000
- اقسام العناية المركزة المزودة بأحدث الاجهزة وأنظمة المراقبة مدعومة بمتخصصين على مدار الساعة وكوادر تمريضية مدربة.
- **التقنيات الطبية الاكثر تطوراً:** قسم قسطرة القلب والشرايين وزراعة صمامات القلب، تقنيات الجراحة التنظيرية للكلى والمسالك البولية، وجراحة المنظار والسمنة، زراعة المفاصل.
- برامج زراعة الكلى والكبد مُدعّمة بالكوادر المتخصصة.
- **اطباء استشاريون متميزون في:** امراض القلب والشرايين والأوعية الدموية، الكلى والمسالك البولية، الدماغ والاعصاب، العظام والمفاصل، الجهاز الهضمي والسمنة، النسائية والعقم واطفال الانابيب، العيون، الاطفال، الامراض الباطنية والسكري والغدد الصماء، التجميل والترميم، جراحة الوجه والفكين، الأورام.

HCAC · AO TRAUMA · SGS · THE UNIVERSITY OF TOLEDO · THE GEORGE WASHINGTON UNIVERSITY

+962 6 560 80 80 · info@jordan-hospital.com · jordan-hospital.com · @JordanHospital

«رجال الأعمال» الإعلان عن تأسيس منصة تجمع بين مجتمعي الأعمال في الأردن والإمارات

أطلقت جمعية رجال الأعمال الأردنيين، بالتعاون والتنسيق مع رجال أعمال من دولة الإمارات العربية المتحدة ويمثلهم رجل الأعمال عبد الجليل البلوكي «المنصة الأردنية الإماراتية للاستثمار»، لتعزيز الاستثمار الإماراتي في المملكة.

و المنصة التي أطلقت خلال أعمال ملتقى رجال الأعمال الأردني–الإماراتي الذي نظمته الجمعية مساء أمس الاحد، هي منصة تفاعلية تمارس نشاطها عبر تقنية الاتصال المرئي والمسموع وتجمع رجال الأعمال من البلدين بشكل دوري لطرح الفرص الاستثمارية في المملكة وتوفير مقومات ومسرعات نجاح الشراكة الاستثمارية فيها.

وأكدت وزيرة الاستثمار خلود السقاف أن الاستثمارات والمستثمرين الإماراتيين في المملكة يحظون باهتمام وتقدير من مختلف الجهات، ويتم التعامل معهم كشركاء أساسيين، موضحة أن حجم الاستثمارات الإماراتية بالمملكة يبلغ 15 مليار دولار موزعة على قطاعات حيوية كالسياحة والصناعة والطاقة والتعدين والبنية التحتية وغيرها، وشددت السقاف على أن وزارة الاستثمار على استعداد تام لتوفير كل الدعم للمستثمرين الإماراتيين بالأردن وتقديم كل التسهيلات الممكنة لهم لمساعدتهم في رحلتهم الاستثمارية لدى المملكة.

وأضافت ان جميع الاستثمارات المقامة في الأردن تتمتع بالمعاملة العادلة والمنصفة، فقانون البيئة الاستثمارية الجديد كفل للمستثمر الأجنبي معاملة مماثلة لتلك التي تمنح للمستثمر المحلي، وان البنية التشريعية في المملكة ثابتة تضمن رؤية واضحة للمستثمرين، وتقدم العديد من المزايا والحوافز الاستثمارية المنافسة.

وأضافت ان الأردن مليء بالنقاط المضيئة والاستثمارات التي حققت نجاحات كبيرة مستفيدة من الفرص التي توفرها المملكة في القطاعات ذات القيمة المضافة، مبينة أبرز الفرص الاستثمارية المتاحة وعددها 36 فرصة استثمارية ذات قيمة مضافة عالية وبحجم استثمار 1.4 مليار دولار.

ولفتت الى عدد من القطاعات الاقتصادية الواعدة وذات الأولوية والتي يمكن التعرف على مزايا الاستثمار بها بواقع 17 قطاعا، وأهم الإمكانات والمحفزات التي يمتلكها الأردن والتي جعلت منه مركزاً جاذباً للاستثمار في الإقليم،

مشيرة الى انه يمكن الاطلاع على هذه الفرص من خلال منصة استثمر في الأردن (invest.jo).
و تطرقت وزيرة الاستثمار إلى أهم الإصلاحات التي انتهجتها المملكة والتي تتوافق مع رؤية التحديث الاقتصادي 2033 بهدف زيادة تنافسية بيئة الأعمال والاستثمار، ولاسيما في المجالات التشريعية والتنظيمية والمؤسسية، وعرضت السقاف لأهم الفرص الاستثمارية في العديد من القطاعات الاقتصادية، والعوامل الجاذبة التي تساعد على تمكين الاستثمارات وديمومتها، وآليات عمل وزارة الاستثمار وخططها الهادفة إلى تسهيل بيئة الأعمال في المملكة.

بدوره، قال رئيس الجمعية حمدي الطباع إن العلاقات الأردنية الإماراتية راسخة ومبنية على الثقة والاحترام المتبادل وتستمد تميزها من العلاقات الطيبة التي تربط قيادتي البلدين والشعبين الشقيقين، واضاف أن العلاقات الاقتصادية بين الأردن ودولة الأمارات العربية المتحدة تشهد تطوراً كبيراً باستمرار، مبينا أن الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي تجمع البلدين من شأنها الإسهام في فتح آفاق أوسع للتعاون المشترك.

وتابع أن دولة الإمارات العربية المتحدة تعد شريكاً حقيقياً في تنفيذ برامج التنمية وإقامة المشروعات الاستثمارية في المملكة، والتي أسهمت بزيادة حجم الاستثمارات والتبادل التجاري بين البلدين، فيما تعد الامارات الشريك التجاري الثاني عربياً للأردن بحصة 6.2 % من التجارة الخارجية للبلاد مع العالم.

واشار الطباع إلى أن الأردن هو الشريك التجاري الثالث عربياً لدولة الإمارات العربية خارج دول مجلس التعاون الخليجي بعد العراق ومصر، وبحصة تبلغ 8 %، من إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية الإماراتية مع البلدان العربية.

وبين إن سبل الارتقاء بالعلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين يتحقق بتوفير المزيد من فرص التعاون البناء بين مجتمعي الأعمال والقطاع الخاص، والتركيز على الاستثمار بالقطاعات ذات الأولوية كقطاع الزراعة والأمن الغذائي.
ولفت الطباع الى إمكانية الاستثمار بقطاع الصناعات التحويلية، حيث جاءت الصناعات التحويلية الأولى في المملكة من حيث النمو داخل القطاع الصناعي بما نسبته 3.33 % والأعلى مساهمة بنمو الاقتصاد الوطني بين مختلف الأنشطة الاقتصادية وبما نسبته 23.6%، إلى جانب التركيز على قطاع السياحة، حيث بلغ عدد السياح الإماراتيين القادمين للأردن خلال العام الماضي 2023 نحو 16660 سائحا.

وبين الطباع إن تطوير المشروعات الاستثمارية لكلا البلدين في القطاع الزراعي والصناعة التحويلية والسياحة يتطلب تشجيع الشركات الأردنية والإماراتية على الاستثمار المشترك في هذه المشروعات بتوسيع نطاق الإنتاج، ودعم التصدير المشترك للمنتجات التحويلية والعمل على تشجيع بناء استراتيجيات تسويق مشتركة، مشددا على ضرورة تعزيز التسويق السياحي المشترك وتبادل الخبرات.

من جانبه، أكد السفير الإماراتي لدى المملكة الشيخ خليفة بن محمد بن خالد آل نهيان، إن العلاقات التجارية والاستثمارية بين بلاده والاردن تعد انموذجا يقتدى به في علاقات التعاون بين الدول الشقيقة، مبينا أن الملتقى يأتي انعكاسا لإرادة مشتركة لدى قيادتي البلدين الشقيقين لمواصلة الارتقاء بالشراكة الاستراتيجية القائمة إلى آفاق جديدة.

وقال «إذ تجمعنا أهداف ورؤية مستقبلية مشتركة راسخة، فإننا ندعو إلى بذل الجهود لدعم الفرص الاستثمارية المتبادلة، بما يعزز الازدهاد الاقتصادي والتنموي الوطني»، معبرا عن أمله بان يكون الملتقى مقدمة لمزيد من اللقاءات القادمة الواعدة التي سيثمر عنها المزيد من المشروعات الاستثمارية المشتركة بمختلف القطاعات الحيوية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة.

إلى ذلك، أشاد ممثل عن رجال الأعمال الاماراتيين عبد الجليل البلوكي، بتوجيهات قيادتي البلدين الشقيقين بأهمية إيجاد جميع الفرص الإيجابية لتعزيز الشراكة الاستراتيجية والاستثمارية الإماراتية الأردنية، وعبر عن أمله بأن يشكل الملتقى نواة ومنطلقاً لخطوات فعلية مستقبلية قادرة على تعزيز الفرص وتذليل التحديات والارتقاء بفرص الاستثمار الإماراتي في المملكة إلى مستويات أعلى وأشمل.

من جهته، أشار مدير عام جمعية رجال الأعمال الأردنيين طارق حجازي إلى أن التعاون الثنائي الأردني الإماراتي بات اليوم أحد أنجح نماذج العمل العربي المشترك محققاً مخرجات ومؤشرات اقتصادية ايجابية في مختلف القطاعات الواعدة.

واوضح حجازي أن المنصة التي أطلقت ستعمل من خلال لجنة عالية المستوى لضمان توفير التسهيلات الممكنة وتذليل اي عقبات أمام تحقيق اهدافها، مشيرا للقطاعات الاستثمارية التي تستهدفها ومنها: المنسوجات والبنى التحتية والمدن الصناعية والصناعات الدوائية والغذائية والزراعة والسياحة وتطبيقات التحول الرقمي، وغيرها.

وخلال الملتقى تم تقديم عروض من وزارة الاستثمار وشركة المدن الصناعية وشركة المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية، حول الفرص الاستثمارية بالمملكة والحوافز والمزايا المقدمة للمستثمرين، وحضر الملتقى أصحاب أعمال ومسؤولون اقتصاديون بارزون من البلدين، ومدراء وممثلو الشركات الإماراتية في الأردن.

«رجال الأعمال» تثمن جهود جلالة الملك في الإنزالات الجوية الإغاثية المتواصلة إلى قطاع غزة

ثمن رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع الإنزالات الجوية التي قامت بها القوات المسلحة الأردنية على طول ساحل قطاع غزة بتوجيهات وإشراف جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله، وقال الطباع أن جلالة الملك يبقى دائما سنداً لأشقائنا في فلسطين ولن يتوانى لحظة عن مواصلة ونصرة شعبنا الفلسطيني المناضل .

وأكد الطباع أن مايقوم به جلالة الملك في مواصلة دعم الأشقاء في فلسطين ومواصلة حشد الدعم الدولي لإيقاف العدوان الغاشم على غزة والإشراف المباشر على إرسال المساعدات الإنسانية والطبية من خلال الإنزالات الجوية الكبيرة هو تأكيد على أن جلالته يقف دائما في نصرة الشعب الفلسطيني حيث أثر بنفسه في مواجهة المخاطر لكسر الحصار على أهلنا في قطاع غزة.

وأشار الطباع أن منذ بداية العدوان الغاشم على قطاع غزة كانت الأردن سباقا في دعم أهلنا في قطاع غزة حيث قامت القوات المسلحة الأردنية بأكثر من إنزالات إغاثية لقطاع غزة وكانت بجهود جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله وولي العهد الأمير الحسين بن عبدالله الثاني والأميرة سلمى بنت عبدالله الثاني، وهذا مايبعث رسالة أن القيادة الهاشمية تقف دائما مع القضية الفلسطينية فهي الأقرب الى فلسطين، وتطالب بحقه في الحرية والحياة والاستقلال .

الإمارات تكرم الطباع بجائزة «بصمة التسامح»

تكرم معالي حمدي الطبّاع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين ورئيس اتحاد رجال الأعمال العرب بمنحه جائزة «بصمة التسامح» من قبل سمو الشيخ حشر بن مكتوم بن جمعه آل مكتوم، رئيس مؤسسة دبي للإعلام وذلك في حفل جائزة «وطني الإمارات للعمل الإنساني» في دورتها الحادية عشرة، تحت شعار «هذا ما كان يحبه زايد» والتي تمت تحت رعاية سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي.

ويأتي هذا التكريم إستحقاقاً لمعالي حمدي الطبّاع على جهوده ومبادراته الإنسانية في المملكة وعلى المستوى العربي، وعلى دوره الكبير في تعزيز العمل الإنساني من خلال ترأسه وإدارته للعديد من صناديق وجمعيات العمل الإنساني والخيري بالإضافة إلى مجالس وجمعيات الدراسات والبحوث والعمل التنموي. وبهذه المناسبة صرح ضرار بالهول الفلاسي أمين عام الجائزة المدير التنفيذي لمؤسسة وطني الإمارات أن الجائزة في دورتها الحالية وكما في دوراتها السابقة تحرص على تكريم وتقدير الجهود الوطنية و العربية التي تبذلها شخصيات إماراتية وعربية تؤمن بأهمية ترسيخ الإستدامة في العمل الإنساني وإننا في الدورة الحادية عشرة قد سعدنا كثيرا بأن تم إختيار معالي حمدي الطبّاع ومنحه جائزة «بصمة التسامح» إستحقاقاً وتقديراً لكريم أعماله على مستوى المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة وعلى المستوى الإنساني.

و قد حضر التكريم سعادة د. عاصم محمد عبابنه، القنصل العام للمملكة الاردنية الهاشمية في دبي والإمارات الشمالية، وسعادة المهندس أيمن عياش، الرئيس التنفيذي للشركة الوطنية للتعدين والصناعات التحويلية، ومعالي أحمد الهنداوي و سعادة حسان قطاونة، ولفيف من مدراء المؤسسات والجهات الحكومية في دولة الإمارات.

ومن الجدير بالذكر أن جائزة «وطني الإمارات للعمل الإنساني» في دورتها الحادية عشرة تحت شعار «هذا ما كان يحبه زايد» إنما تأتي لتؤكد رؤية المؤسسة واستراتيجيتها في ترسيخ استدامة العمل الإنساني في دولة الإمارات، وتقديراً للجهود الوطنية والإنسانية التي تبرز قيم الخير والبذل والتسامح في المجتمع الإماراتي والعربي.

و من جهة أخرى فإن معالي حمدي الطبّاع وضمن جهوده ومبادرتها لدعم التنمية والإستثمار المشترك بين الأردن والإمارات قد أعلن في منتصف فبراير الماضي عن إطلاق «المنصة الأردنية الإماراتية للإستثمار» وذلك خلال ملتقى رجال الأعمال الأردنيين والإماراتي الذي أقامته جمعية رجال الإعمال الأردنيين بحضور سمو الشيخ خليفة بن محمد بن خالد آل نهيان السفير الإماراتي لدى المملكة.

«رجال الأعمال» تحيي جهود الأجهزة الأمنية في حماية الأمن القومي للمملكة

أكدت جمعية رجال الأعمال الأردنيين اعتزازها بالأجهزة الأمنية التي ستبقى العين الساهرة على أمن واستقرار الوطن، وسيقى الأردن قوياً شامخاً بفضل قيادته الهاشمية الفذة وأبنائه المرابطين والمتماسكين لضرب بيد من حديد لمن تسول له نفسه الاعتداء على أمننا واستقرارنا، وأكدت الجمعية وقوفها حول قيادتنا والالتفاف خلف القائد جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه.

وأكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين على جهود الأجهزة الأمنية المبذولة في حماية الأمن القومي الهاشمي والتصدي لأي فتنة أو شغب أو فوضى يؤثر على أمن واستقرار المملكة، وأكد الطباع أن أمن واستقرار المملكة في ظل القيادة الهاشمية فوق كل اعتبار ويجب اتخاذ الإجراءات الأمنية اللازمة في وجه كل من تسول له نفسه في زعزعة أمن المملكة ونظامه، وأن رجال الأمن هم حماة الوطن ولا يجوز التعدي عليهم.

وأشار الطباع أن المملكة بقيادته الهاشمية تقف دائما في الدفاع عن القضية الفلسطينية حيث قدمت الشهداء إيمانا بواجبها الديني والوطني بالدفاع عن مقدساتنا واخواننا في فلسطين وحتى ينال الشعب الفلسطيني حريته ودولته المستقلة ، فهي السباقة في تقديم العمل الانساني للتخفيف من معاناة الاهل في غزة عبر الانزالات الجوية التي مازالت مستمرة حتى الآن، فغن خلق الزعزعات ودس الفتنة بين الشعب الأردني لن تنجح لان الشعب واعي لما يجري فهو متماسك تحت قيادته الحكيمة ولن تتمكن هذه المحاولات من وحدة الشعب الواحد، حمى الله الأردن قيادة وشعبا وفرج الله على أهلنا في غزة

«تحليل في أدوات السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي الأردني في مواجهة التحديات الاقتصادية»

السيد محمد القريوتي
مستثمر ومستشار في الأعمال والاستثمار

السياسة النقدية متمثلة بدور البنك المركزي الأردني الذي تأسس عام 1959 وباشر أعماله عام 1964 ليخلف مجلس النقد الأردني الذي كان قد تأسس عام 1950، ورغم ملكية الحكومة لرأسماله فان البنك المركزي يتمتع وفق احكام قانونه بشخصية اعتبارية مستقلة.
واهم المهام التي يقوم بها البنك المركزي الأردني متمثلة في اصدار أوراق النقد وتنظيمها والحفاظ على الاستقرار النقدي وتعزيز سلامة ومنعة الجهاز المصرفي وإدارة نظام المدفوعات الوطني والاحتفاظ باحتياطي المملكة من الذهب والعملات الأجنبية وإدارته وإصدار وإدارة أدوات الدين العام المختلفة وغيرها من المهام العديدة المختلفة والمعقدة في بعضها.

البنك المركزي الاردني الأردني فرز أفضل ممارسة عالمية متقدمة في نظامه النقدي والمصرفي لتصل موجودات البنوك الأردنية التي عددها 20 بنك الى 66 مليار دينار وبقاعدة ودائع قاربت 44 مليار دينار 80% منها بالدينار الأردني، ومحفظة تسهيلات ائتمانية قاربت 34 مليار دينار مستثمرة في معظمها في دعم الاقتصاد الأردني وقطاعاته المختلفة ودعم الافراد وتوفير السيولة لتدوير وتوزيع الاستهلاك، ويذكر هنا أن الناتج المحلي الإجمالي وصل الى 34 مليار دينار، أي أن موجودات البنوك تمثل 195 % من الناتج المحلي الإجمالي. الأهم الحفاظ على الدينار الأردني ثابت راسخ وبلوغ الاحتياطيات النقدية من العملة الأجنبية الى ما يقارب 18 مليار $ لتغطي 8 شهور من مستوردات الأردن.
وعلى الرغم من ارتباط الدينار الأردني بالدولار الأمريكي منذ عام 1995 والميزان التجاري لصالح المستوردات يمثل ضعف الصادرات حيث بلغت مستوردانا 17 مليار دينار والصادرات وصلت الى 8.3 مليار دينار، الا أن الدولرة سجلت نسبة منخفضة جدا ولم تتجاوز حاليا 17%.

السياسة النقدية الحصيفة ودور البنك المركزي الأردني وادارته الحكيمة للبنوك العاملة في الأردن أوصلت الأردن الى أن يكون رائدا في الخدمات المصرفية على المستوى الوطني والدولي ' فلولا متانة النظام المصرفي لما استطاعت القطاعات الاقتصادية أن تصدر الى أكثر من 140 سوق عالمي وتستقبل أكثر من 2.5 مليار دينار من حوالات المغتربين سنويا ،

وتمكـن القطـاع السـياحي فـي الأردن الـذي نمـا بنسـبة 27.7 % مسـجلا أعلـى قيمـة تاريخيـا بلغـت 7.4 مليـار دينـار أردنـي، وزاد عـدد السـياح ليصـل الـى 6.4 مليـون سـائح ، فثبـات سـعر الصـرف وسلاسـة العمليـات النقديـة والتحويـلات الماليـة أسـهمت بشـكل مباشـر فـي سـهولة الحجـوزات ودورة الشـراء والمدفوعـات والتسـوق.

الـدور الكبيـر للسياسـة النقديـة والبنـك المركـزي أوصـل نسـبة الاشـتمال المالـي الـى 45 % ومسـتهدف أن تصـل الـى 65 % عـام 2028، كما وأن بيئـة الاسـتثمار فـي القطـاع المصرفـي حاضنـة لاسـتقطاب الاسـتثمارات الأجنبيـة التـي وصلـت الـى 54 % مـن الاسـتثمار الأجنبـي فـي البنـوك الأردنيـة. للسياسـة النقديـة دور مؤثـر فـي الوصـول الـى التصنيـف الائتمانـي السـيادي لـلأردن طويـل الأجـل ليبقـى عنـد مسـتوى «B+ /B» مـع نظـرة مسـتقبلية مسـتقرة. والتوصـل الـى اتفـاق مـع صنـدوق النقـد الدولـي علـى برنامـج جديـد لمـدة 4 سـنوات بقيـة 1.2 مليار$ موجـه الـى الإصلاحـات الاقتصاديـة والهيكليـة وهـذه سـتساهم بشـكل فاعـل فـي تخفيـض كلـف التمويـل مـع الوقـت. الحكومـة تلجـأ الـى اصـدار سـندات الخزينـة لأنهـا تعـزز ثقـة الاقتصـاد الأردنـي مـن ناحيـة وتوفـر السـيولة المناسـبة فـي أوقـات احتياجهـا مـن ناحيـة أخـرى. كمـا وأن السـندات تصـدر لغايـات تمويـل الاحتياجـات الحكوميـة المحـددة فـي موازنتهـا وحتـى فـي الحـالات الطارئـة ان لـزم، وهـذا يتـم ادارتـه مـن قبـل البنـك المركـزي.

وصـل الديـن العـام الـى 40 مليـار دينـار وهـذا يمثـل 114% مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي، 55% مـن هـذا الديـن محلـي بواقـع 22 مليـار دينـار و53% مـن هـذا الديـن المحلـي مـن مصـادر مصرفيـة. تمثـل سـندات الخزينـة منـه 86% تقريبـا و14% علـى شـكل قـروض. أمـا الديـن الخارجـي فقـد بلغـت القـروض مـن المؤسسـات الإقليميـة والدوليـة 38 % مـن الديـن الخارجـي، شـكل البنـك الدولـي 17% منهـا وصنـدوق النقـد الدولـي 9%. أمـا القـروض العربيـة والأجنبيـة فقـد بلغـت 16% مـن رصيـد الديـن الخارجـي. كافـة هـذه القـروض والمنـح والعمليـات الماليـة المعقـدة لـولا وجـود سياسـة نقديـة حصيفـة يقودهـا البنـك المركـزي لمـا اسـتطعنا إدارة مثـل هـذه العمليـات وبرامـج سـدادها واسـتحقاقات دفعاتهـا وتسـعيرها وتوفيـر العمـلات الأجنبيـة الكافيـة لخدمتهـا.

بـكل مـا ذكـر أعـلاه وأكثـر فـإن دور السياسـة النقديـة التـي يقودهـا البنـك المركـزي الأردنـي حافظـت علـى التـوازن بيـن كل المعطيـات الانـف ذكرهـا، ووفـرت العديـد مـن البرامـج المختلفـة لدعـم القطاعـات الاقتصاديـة كافـة فـي مواجهـة العديـد مـن التحديـات التـي عصفـت بالعالـم وأثـرت علـى اقتصاداتهـا وعطلـت سلاسـل الامـداد وسلاسـة تدفـق السـلع والخدمـات وأثـرت علـى ارتفـاع كلـف ممارسـة الاعمـال.

صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي وجمعية رجال الأعمال الأردنيين يبحثان سبل التعاون لتعزيز الاستثمارات

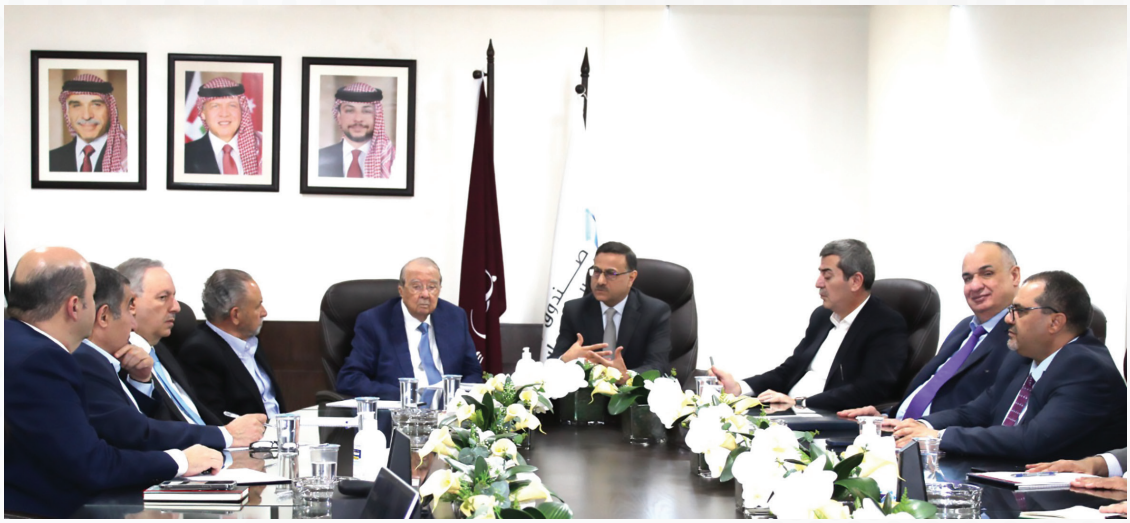

عقد رئيس صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي الدكتور عزالدين كناكريه لقاء مع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع وعدد من أعضاء مجلس الادارة بحضور مدير عام الجمعية وعدد من مدراء الصندوق لبحث سبل التعاون المشترك.

وخلال اللقاء، استعرض رئيس الصندوق ابرز مؤشرات الأداء المالي للصندوق واستثمارات الصندوق القائمة في مختلف القطاعات، بالإضافة الى المشاريع التي يقوم الصندوق والشركات المملوكة للضمان الاجتماعي بتنفيذها.

وأثنى رئيس الصندوق على الجهود الكبيرة التي تقوم بها الجمعية في توطين وجذب الاستثمار للمملكة، مضيفاً أن الصندوق أبوابه مفتوحة للتعاون مع الجمعية لتحقيق الأهداف الوطنية التي تسهم في تحقيق الرؤى الملكية السامية للنهوض بالاقتصاد الأردني.

من جانبه، أشاد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين بجهود صندوق الاستثمار ودوره في تحقيق نمو الاقتصاد الوطني، وتوفير فرص عمل نوعية للأردنيين، وأكد على أهمية العمل التشاركي بين الصندوق والجمعية لدعم إقامة مشاريع وطنية كبرى بالشراكة مع القطاع الخاص المحلي والعربي.

وبحث الطرفان عدداً من فرص التعاون المشترك بهدف تفعيل النشاط الاقتصادي والاستثماري في المملكة والنهوض ببيئة الأعمال.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تستعرض نشاطاتها في إجتماع الهيئة العامة العادي عن عام 2023

عقدت الهيئة العامة إجتماعها السنوي وذلك يوم السبت الموافق 2024/04/20 في مقر الجمعية، برئاسة نائب رئيس جمعية رجال الاعمال الأردنيين محمد البلبيسي، و بحضور عدد من أعضاء الهيئة العامة.

وشكر البلبيسي خلال اللقاء أعضاء الجمعية على حضورهم ومساهمتهم الفاعلة في أنشطة الجمعية، مؤكداً بأن الجمعية تتميز بوجود نخبة من رجال الأعمال الممثلين لأهم القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة الكبيرة، وأشار البلبيسي إلى التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني نتيجة تأثره بمختلف الأزمات الاقتصادية العالمية والتي كان آخرها العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة حيث أثر بشدة على القطاعات الحيوية، مؤدياً إلى انخفاض في مستويات الاستثمار والإنفاق والتجارة الخارجية والسياحة.

وأكد البلبيسي على أهمية تطوير استراتيجيات شاملة لتعزيز بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية بهدف تحسين وضعه في الأسواق الإقليمية والعالمية، وأكد البلبيسي على ضرورة الإهتمام بشكل أكبر بمحركات النمو الاقتصادي والتي من أهمها الاستثمار لمعالجة الإختلالات الاقتصادية والإجتماعية جراء العدوان على قطاع غزة والتي سينتج عنها تفاقم مشكلتي الفقر والبطالة والمديونية.

كما وإستهل البلبيسي الإجتماع بإستعراض التقرير السنوي وما تضمنه من نشاطات بارزة خلال العام الماضي، مشيراً الى تنظيم الجمعية لعدد من المؤتمرات والمنتديات الاقتصادية والاستثمارية من أهمها المؤتمر الدولي الرابع لاصحاب الاعمال الناطقين بالفرنسية، والمؤتمر الثامن لرجال الاعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج وذلك برعاية سامية من جلالة الملك حفظه الله، والمنتدى أعمال الأردني – العراقي، ومنتدى الأعمال الهندي العالمي (GIBF)، وعدداً من اللقاءات التي عقدت خلال العام 2023.

وأكد البلبيسي حرص الجمعية على تحقيق أهدافها وتعزيز دورها الاقتصادي وخدمة أعضائها بشكل مستمر، فعقدت الجمعية دورات جديدة من مجالس الأعمال المشتركة من أبرزها أعمال الدورة الخامسة للجنة العليا الأردنية البحرينية المشتركة، و تأسيس مجلس أعمال أردني – هندي مشترك، كما ووقعت الجمعية عدداً من مذكرات التفاهم والتعاون مع الجهات النظيرة على مستوى المجتمع المحلي والدولي من أبرزها اتفاقية تعاون مع جمعية عون الثقافية، وتوقيع مذكرة تفاهم مع اتحاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية CPME على هامش انعقاد المؤتمر الرابع لاصحاب الأعمال الناطقين بالفرنسية.

ولفت البلبيسي الى أن الجمعية قامت بتنظيم برنامج عمل للفترة القادمة يضم العديد من الأنشطة والفعاليات، كما وبحثت الهيئة العامة عدداً من المواضيع الهامة على جدول الأعمال فتم مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الجمعية لعام 2023، الى جانب المصادقة على البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023، و انتخاب مدقق الحسابات القانوني للسنة المالية 2024 ، و إقرار خطة العمل والموازنة التقديرية لعام 2024.

الطباع: القرارات الدولية تطبق بازدواجية في معايير حماية الانسان وحقوقه

عقدت جمعية رجال الاعمال الأردنيين ندوة بالتعاون مع جمعية الاكاديميين الأردنيين حول القرارات الدولية السياسية والقانونية وقابليتها للتنفيذ، للدكتور أنيس القاسم عضو مجلس أمناء جامعة بيرزيت، و بحضور عدد من رجال الأعمال والأكاديمين، في مقر جمعية رجال الاعمال الأردنيين يوم السبت الموافق 2024/04/20.

استعرض القاسم القرارات السياسية الصادرة عن المنظمات الدولية ومحكمة العدل الدولية، وأكد القاسم على أهمية القرارات التي تصدر عن هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن وغيرها من المنظمات، فإن القرارات السياسية التي تصدر عن هذه المنظمات تكون لها نوعين إما أن تكون الزامية ويجب على الدولة تنفيذها ويترتب عليها عقوبات في حال لم تنفذها، وإما قرارات غير الزامية وهذا ما تتبعه مع إسرائيل في الانتهاكات الاجرامية التي تقوم بها بحق الشعب الفلسطيني.

وأشار القاسم أن القرار الدولي ليس أداة تحليل إنما هو أداة لدعم نشاط الدولة لاكتساب حقوقها، فإن القرارات السياسية تلعب دور كبير في الرأي السياسي وهذا ما نراه في العدوان الغاشم على قطاع غزة، وأكد القاسم أن القرارت السياسية التي صدرت من المنظمات الدولية لم تكن جميعها منصفة بحق الشعب الفلسطيني كالدعوة التي قدمتها جنوب افريقيا لمحكمة العدل الدولية للنظر في جرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل في قطاع غزة ولم تصدر قرار عادل في هذه القضية، أيضاً لم نلاحظ تغيراً في السلوك الاجرامي لإسرائيل حتى بعد المحكمة، فإن إسرائيل لم تكن صادقة في موقف واحد تاريخيا.

من جانبه، أكد رئيس جمعية رجال الاعمال الأردنيين حمدي الطباع أن مايجري في قطاع غزة من جرائم ضد الإنسانية يندى لها جبين الإنسانية جمعاء وتدل على ازداوجية بتطبيق القانون الدولي في معاييرحماية الإنسان وحقوقه. وأكد الطباع أن القوانين الدولية تطبق تارة بمنتهى الحزم ولإنصاف مجتمع، في حين يجري تجاهل تطبيقها على حساب مجتمعات أخرى، ويحرم هؤلاء من المطالبة بتطبيقها عليهم وحمايتهم بموجبها بالحزم ذاته وهذا ما يحدث مع أهلنا في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشريف، فالقوانين الدولية والسياسية لم تشكل أداة ردع من استكمال جرائم الحرب المحرمة التي يرتكبها المحتل على الشعب الفلسطيني.

وأشار الدكتور خالد العمري رئيس جمعية الاكاديميين الأردنيين أن مجلس الامن لا يتعامل مع القضية الفلسطينية بعدالة، و لا يوجد أي تبرير للجرائم التي ترتكبها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني وخاصة في قطاع غزة، وأكد العمري أن من حق الجيش العربي الأردني حماية أرضه وأجواءه من أي اعتداء أو انتهاك لأمن المملكة ولا يقبل بتحويلها لساحة حرب.

وأكد الطباع أن الأردن له خصوصية أخوية وتاريخية تجاه المدينة المقدسة انطلاقا من الوصاية الهاشمية على المقدسات وحماية المسجد الأقصى المبارك، فمواقف جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله تسطر على مرأى العالم في الدفاع عن الشعب الفلسطيني ودعم أهلنا في قطاع غزة بالوقوف ضد الجرائم الإنسانية التي ينتهكها المحتل دون محاسبة وسعيه في وقف إطلاق النار في كل المحافل العالمية.

اقتصاديون: ما سبل تشجيع المغتربين على الاستثمار بالمملكة؟

طرح الخبراء مجموعة من المبادرات التي من شأنها أن تشجع المغتربين على الاستثمار من بينها تصميم مشاريع مشتركة بين المغتربين والحكومة في القطاعات الإنشائية والسكنية والمشاريع التنموية المتوسطة والكبيرة إضافة إلى إنشاء صندوق استثماري خاص بالمغتربين، وأشاروا من خلال صحيفة «الغد» إلى أن ذلك قد يشكل إضافة نوعية للاقتصاد الأردني ويمكن من خلاله استقطاب المزيد من الاستثمارات، وتشجيع المغتربين على الاقدام نحو الاستثمار، ويضاف إلى ذلك تهيئة المناخ الاستثماري لهم فنيا وتشريعيا ضمن القطاعات الواعدة كالسياحة والتكنولوجيا والصناعات الغذائية، إلى جانب ضرورة تقديم حوافز وامتيازات استثمارية خاصة بالمغتربين، لا سيما من ناحية الاعفاءات الضريبية ،علاوة على تذليل التعقيدات البيروقراطية.

وبين رئيس جمعية رجال الاعمال الأردنيين حمدي الطباع أنه يعد عقد المؤتمر الثامن لرجال الاعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج، تم استقطاب عدد من الاستثمارات للمغتربين الأردنيين لتأسيس الشركة الوطنية العربية للتعدين والصناعات التحويلية، حيث بلغت مساهمة المغتربين الأردنيين المغتربيين في هذه الشركة مايزيد عن 50% من رأس المال، وتعتبر الشركة رافده للاستثمارات في هذا القطاع الهام متسقة والاستراتيجية الوطنية لتحويل الأردن لدولة تعدين في عام 2033، لايمانهم بأن هذا القطاع هو ركيزة الاقتصاد الوطني للسعي في رفع نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.1 مليار دينار.

وأكد الطباع أن الجمعية تبذل جهوداً حثيثة في البحث عن آليات توطين استثمارات المغتربين في الخارج وتشجيعهم على الاستثمار في وطنهم، حيث أشار الطباع إلى ضرورة إعادة توطين الاستثمارات حيث تعد هدف مهم وأساسي لأي اقتصاد، وهناك العديد من الدول التي سعت إلى تحقيق النهوض في اقتصادها من خلال تشجيع رجال الأعمال المغتربين بالخارج على إعادة توظيف أموالهم في مشاريع اقتصاديه تنموية وإنتاجية وخدمية واستثمارية داخل حدود الوطن.

ويشير الطباع أن جمعية رجال الاعمال الأردنيين ومنذ العام 1998 قامت بعقد سلسلة من المؤتمرات الموجهة لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج والتي حظيت جميعها برعاية ملكية سامية، وبلغ عددها 8 مؤتمرات كان آخرها في شهر آب من العام 2023 ، والتي تهدف العمل على إبقاء تواصل رجال الاعمال الأردنيين المغتربيين مع الأردن واطلاعهم على أبرز التطورات حول التشريعات بمحاورها الثلاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، خاصة التشريعات والأنظمة المرتبطة بالعملة الاستثمارية أدت إلى تدفق العديد من الاستثمارات إلى المملكة.

وأشار الطباع بضرورة التركيز على زيادة ثقة المستثمرين للاستثمار في الأردن، والتركيز على القطاعات الأكثر جذباً للاستثمار وذلك بالتعاون مابين القطاع العام والخاص، و إنشاء قاعدة بيانات مركزية للمستثمرين الأردنيين، و إصدار الصندوق الاستثماري وسندات خاصة للمستثمرين بما يساهم بشكل واضح في زيادة الاستثمارات الخارجية والمحلية.

العلاقات الاقتصادية بين الأردن والكويت نموذج فريد في التعاون والشراكة

تشكل العلاقات الاقتصادية الأردنية الكويتية نموذجا فريدا، حيث تمتاز بالتعاون والشراكة في مختلف القطاعات الاقتصادية، ما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي بين البلدين، وتشمل العلاقات الاقتصادية الأردنية الكويتية تعاونا في مختلف المجالات التجارة والاستثمار، إضافة إلى السياحة والتعليم والثقافة والإعلام، وتبادلا للخبرات والمعارف في العديد من القطاعات ما يعزز التكامل الاقتصادي بين البلدين، ووصل حجم التبادل التجاري بين الأردن والكويت العام الماضي، إلى نحو 176 مليون دينار، مقابل 198 مليونا في عام 2022، وسجل الميزان التجاري للمملكة مع الكويت العام الماضي فائضا مقداره 82 مليون دينار، إذ بلغت قيمة صادرات المملكة الى الكويت 129 مليونا، ومستورداتها بنحو 47 مليون دينار.

وتأتي الكويت في المرتبة الخامسة بعد كل من السعودية والعراق والإمارات وفلسطين من بين دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي توجهت إليها الصادرات الوطنية، إذ بلغت حصتها العام الماضي حوالي 1.6 % من إجمالي الصادرات الوطنية، ورغم انخفاض الصادرات الأردنية خلال العام الماضي، إلا أن الصادرات إلى الكويت ارتفعت بنسبة 7.1 %، مقارنة بعام 2022.

وأكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الاعمال الأردنيين لوكالة الأنباء الأردنية (بترا) أن العلاقات الأردنية – الكويتية تشكل نموذجا فريدا في ثنائية العمل العربي المشترك والشمولي، ما أدى إلى تعظيم الإنجازات والمكتسبات التي تصب في مصلحة الشعبين الشقيقين، وأضاف الطباع أن البلدين يجمعهما علاقات تاريخية متجذرة تعود بدايتها إلى عام 1961، وتؤطرها اتفاقيات شراكة وتعاون بلغ عددها 73 اتفاقية في مختلف المجالات ما يضمن استمرارها وتطويرها بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين وحرصهم المستمر على توحيد الرؤى السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما ترعاها قيادة البلدين.

وبين أن العلاقات الاقتصادية بين الأردن والكويت شهدت نموا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، أملاً أن تتطور بشكل أفضل في السنوات المقبلة، إذ بلغ حجم الاستثمارات الكويتية في المملكة في عام 2023 ما يقارب 20 مليار دولار، في مجالات الطاقة والاستثمار العقاري والبنية التحتية، وأشار الطباع إلى أن نجاح جهود تعزيز وتطوير العلاقات الأردنية – الكويتية يعتمد من خلال التنسيق المشترك مع ممثلي القطاع الخاص من الجانبين في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، وذلك بتوقيع المزيد من مذكرات التفاهم والاتفاقيات مع الجانب الكويتي في القطاع الخاص وعقد لقاءات وفعاليات ثنائية بين مجتمعي الاعمال الأردني والكويتي تعزز التعاون الاقتصادي المشترك.

ولفت إلى أن هناك توجها كبيرا في السنوات الأخيرة من قبل القطاع الخاص الكويتي للاستثمار في الأردن، نظراً لما تتمتع به البيئة الاستثمارية الأردنية من مزايا تنافسية وقطاعات واعدة، ما يستدعي ضرورة تفعيل الاتفاقات الموقعة بين البلدين، مؤكدا ضرورة تعزيز التعاون في المجال التجاري من خلال تبادل زيارات الوفود التجارية من كلا الجانبين الى جانب تبادل الخبرات في مختلف المجالات، وأشار الطباع إلى أن جمعية رجال الأعمال الأردنيين قامت بتعزيز العلاقات الاستثمارية من خلال مشاركتها لعدد من الزيارات الرسمية والتجارية لدولة الكويت من خلالها تأسيس شراكات في مختلف القطاعات.

وقال إن العلاقات الأردنية الكويتية تستدعي تفعيل دور اللجان القطاعية المشتركة وتكثيف لقاءات القطاع الخاص بين كلا الجانبين في العديد من المجالات ذات الاهتمام المشترك مثل الاقتصادية والصناعية والمدن الصناعية والمناطق الحرة والتنموية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتجارية، والتعاون بين فعاليات القطاع الخاص.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تستضيف صندوق استثمار أموال الضمان للإضاءة على دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية

استضافت جمعية رجال الأعمال الأردنيين رئيس صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي الدكتور عزالدين كناكريه في جلسة نقاشية للحديث عن دور الصندوق في التنمية الاقتصادية بالمملكة.

وفي كلمته الافتتاحية، قال رئيس جمعية رجال الاعمال الأردنيين معالي حمدي الطباع ان عملية تنشيط الاقتصاد تتم من خلال توطين وجذب الاستثمارات الى المملكة، ودعم اقامة مشاريع وطنية كبري بالشراكة مع القطاع الخاص المحلي والعربي، ما يساهم في تعزيز المناخ الاستثماري وتحسين الترتيب العالمي للمملكة في المؤشرات الدولية.

واكد الطباع أن الصندوق يقوم بجهود كبيرة في تحقيق الامن الاقتصادي والاجتماعي الوطني والتنمية المستدامة الشاملة، من خلال التوزيع القطاعي والجغرافي لاستثماراته، وشراكاته مع القطاع الخاص.

واكد الطباع على اهمية تطوير خطط استراتيجية ناظمة لبيئة الاعمال في المملكة، وتوفير بيئة داعمة للاستثمارات القائمة وتهيئة الظروف الجاذبة للاستثمار خاصة في ظل الظروف والتحديات الاقتصادية والاستثمارية الصعبة التي تمر بها المملكة جراء تداعيات العدوان الغاشم على قطاع غزة.

وخلال الجلسة التي ادارها نائب رئيس الجمعية محمد البلبيسي، اكد على أهمية التعاون المشترك مع الصندوق في إطار تعزيز بيئة الأعمال والاستثمار في الأردن، ودور الجمعية كحلقة وصل بين القطاع الخاص والمستثمرين المؤسسين بما فيهم صندوق الاستثمار، والدور الذي ممكن ان تقوم به الجمعية بتشبيك الصندوق مع مجالس الأعمال العربية والاجنبية.

من جانبه اكد كناكريه على الدور الرئيسي للصندوق كأكبر مستثمر مؤسسي في الاقتصاد الأردني، مشيرًا إلى أن استثمارات الصندوق تلعب دورًا حيويًا في تحفيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى الخدمات. واستعرض مشاريع الصندوق المختلفة في قطاعات متعددة مثل تمويل مشاريع البنية التحتية، البنوك، التعدين، السياحة، الطاقة التقليدية والمتجددة، الزراعة والمناطق التنموية.

وأضاف كناكريه أن الصندوق له شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي من خلال استثمارات ناجحة في قطاعات عديدة، ويعمل حاليا على اقامة استثمارات جديدة من خلال عقد شراكات محلية ودولية جديدة، وأن هذه الجهود متواصلة لتحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة بما يعود بالنفع على الاقتصاد والمجتمع الأردني.

كما شدد على دور الصندوق في دعم بيئة الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، وأهمية التعاون مع جمعية رجال الأعمال لتحقيق هذه الأهداف. وأضاف أن هذه الشراكات تعزز من قدرة الأردن على تنفيذ مشاريع ضخمة ومبتكرة تساهم في التحول نحو اقتصاد أكثر تنافسية واستدامة.

their valuable contributions that enhance the effectiveness of community participation and consolidate the concept of sustainable humanitarian work."

The winners of the current session's awards were honored according to their various fingerprints that contributed to enhancing humanitarian work and consolidating participatory community effectiveness, and included: the "golden fingerprint" that went to Sheikha Moza bint Hilal bin Saqr bin Zayed Al Nahyan, and the "exceptional fingerprint" of the Director of the General Administration of Residency and Social Affairs.

Foreigners in Dubai, Lieutenant General Muhammad Ahmed Al Marri, and the "Fingerprint of Tolerance" won by Hamdi Muhammad Sabri Tawfiq Al-Tabbaa, from Jordan, while the "Fingerprint of Creativity" was won by the Assistant Director General for Fire and Rescue Affairs at the General Administration of Civil Defense in Dubai, Major General Expert Ali Hassan Al-Mutawa. The "Footprint of the Nation" award went to the Dubai Cyber Security Center, the "Footprint of Hope" went to the Dubai Courts, the "Footprint of Culture" went to Assistant Professor at the University of Sharjah, Dr. Noura Nasser Al-Karbi, and the "Footprint of Science" was crowned by a policy and strategies researcher at the National Council. Al-Ittihadi, Noura Yousef Al-Balushi, while the winner of the "Community Fingerprint" was the Chairman of the Board of Directors of the Emirates Cancer Society, Salem Balrakad Al-Amiri.

As for "Sports Imprint" (Capabilities Without Limits), it went to Shyam Bhatia, who is one of the biggest fans of the game "cricket" in the world and has made great contributions in this field in the UAE and the world. It is noteworthy that the "Sports Footprint" award is presented annually by the "Dubai Sports Council" in cooperation with the "Watani Al-Emirates" Foundation as part of the "Watani Al-Emirates Award for Humanitarian Work."

Hasher Al Maktoum honors the winners of the “Watani Al-Emirates Award for Humanitarian Work”

Under the patronage of His Highness Sheikh Hamdan bin Mohammed bin Rashid Al Maktoum, Crown Prince of Dubai and Chairman of the Executive Council, His Highness Sheikh Hasher bin Maktoum bin Juma Al Maktoum, Chairman of Dubai Media Incorporated, honored the winners of the “Watani Al-Emirates Award for Humanitarian Work” in its 11th session, which bore the slogan “This is what Zayed loved.”

The award is held in line with the vision of the Watani Al Emarat Foundation and its strategy aimed at establishing the sustainability of humanitarian work in the country, and in appreciation of the national and humanitarian efforts that highlight the values of goodness, generosity and tolerance in Emirati society.

The award aims to inspire individuals, institutions and bodies to be role models in the fields of work and giving, in addition to promoting positive traits and values in Emirati society by spreading the culture of humanitarian work.

The award encourages giving and consolidating the values of solidarity and kindness derived from the tolerant teachings of the true Islamic religion, while also supporting the strategy of the United Arab Emirates and the UAE Vision 2071 in the axis of consolidating the values of tolerance, cooperation and respect by promoting the concept of community service and sustainable humanitarian work. Executive Director of the Watani Al Emarat Foundation, Dirar Belhoul Al Falasi, said: “We are very happy to celebrate the spirit of giving and honor individuals, institutions and bodies that embody, through their giving, the values of goodness and tolerance that were instilled in our souls by the late Sheikh Zayed bin Sultan Al Nahyan, may God rest his soul. The role of the Watani Al Emarat Award is not limited to “For humanitarian work to honor the winners and celebrate their achievements, it is an affirmation of our commitment to continuing the path of giving and human development established by our wise leadership.” He added: “We congratulate all the winners and praise

Tabbaa also noted that the UAE has significantly increased investment and trade exchange between the two countries, making it Jordan's second-largest Arab trading partner, accounting for 6.2 per cent of Jordan's external trade.

Tabbaa also highlighted that Jordan is the third Arab trading partner of the UAE outside the Gulf Cooperation Council countries, following Iraq and Egypt, with a share of 8 per cent of the UAE's total non-oil foreign trade with Arab countries.

Tabbaa underscored the potential for further advancement in trade and investment relations. He also stressed the importance of collaboration between business communities and the private sector, with a focus on investment in priority sectors such as agriculture and food security.

He also pointed out the potential for investing in the manufacturing sector, which leads in terms of growth within the industrial sector at a rate of 3.33 per cent and contributes the most to the growth of the national economy among various economic activities, at a rate of 23.6 per cent.

He also highlighted the tourism sector, noting that the number of Emirati tourists visiting Jordan in 2023 was approximately 16,660.

Shaikh Khalifa Mohamed Khaled Bin Sultan Al Nehayan, UAE ambassador to Jordan, said that the forum reflects the shared ambition of both countries' leadership to elevate their existing strategic partnership to new heights.

Representing Emirati businessmen, Abduljalil Al Blooshi hailed the directives of the leadership of both countries. He also emphasised the importance of identifying positive opportunities to enhance the Emirati-Jordanian strategic and investment partnership.

Businessmen association launches ‘Jordanian-Emirati Investment Platform’

The Jordanian Businessmen Association, in cooperation with Emirati entrepreneurs, launched the “Jordanian-Emirati Investment Platform” to bolster Emirati investment in the Kingdom.

The platform is an interactive tool that leverages visual and auditory communication technology. It also serves as a regular meeting point for businessmen from both nations, presenting investment opportunities in Jordan and facilitating successful investment partnerships, according to the Jordan News Agency, Petra.

Minister of Investment Khuloud Saqqaf said that Emirati investments in the Kingdom amount to $15 billion, distributed across vital sectors such as tourism, industry, energy, mining and infrastructure.

She affirmed the ministry’s readiness to support and streamline any necessary procedures for Emirati investors in Jordan.

The minister also highlighted Jordan’s success stories and the available investment opportunities, which currently number 36 with a total investment value of $1.4 billion.

She also emphasised the importance of fostering robust business and private sector collaboration to enhance trade and investment relations between the two countries.

Jordanian Businessmen Association President Hamdi Tabbaa, described the UAE as a true partner in implementing development programmes and initiating investment projects in the Kingdom.

JBA, Saudi Chambers Federation Ink Agreement To Boost Cooperation

The Jordanian Businessmen Association and the Federation of Saudi Chambers signed a framework memorandum of understanding at the Saudi Embassy in Amman to strengthen cooperation between the two sides, enhancing economic ties between Jordanian and Saudi business communities.

The memorandum aims to facilitate events, conferences, and forums to boost economic relations, strengthen communication, and provide necessary facilities. It encourages joint studies, research, and the exchange of experiences to develop economic sectors and establish strategic partnerships at local, Arab, and regional levels.

It also seeks to organize bilateral meetings, prepare joint studies, research, statistics, and reports in various economic fields to further enhance cooperation between the two sides.

The memorandum was signed by the Association's President, Hamdi Tabbaa, and the Federation's Chairman of the Jordanian-Saudi Business Council, Hamdan Samreen, in the presence of Saudi Ambassador to the Kingdom, Nayef bin Bandar Sudairi.

Tabbaa outlined the association's role in strengthening Jordan's economic ties with Saudi Arabia, promoting its advantages and investment opportunities.

He highlighted the historical and strategic relations between the two countries, noting the importance of exploring investment opportunities, especially in sectors of common interest.

He noted Jordan's attractive investment environment with free trade agreements and development zones. Saudi investments in Jordan reached approximately $14 billion, showcasing strong economic ties and notable investments between the two nations.

Sudairi emphasized that Saudi-Jordanian economic relations are based on solid institutional frameworks represented in economic cooperation agreements, the joint Saudi-Jordanian Coordination Council, and the Saudi-Jordanian Business Council. These are vital tools for developing cooperation opportunities, reflecting the private sector's essential role in building joint trade and investment partnerships.

Samreen emphasized that the memorandum will foster cooperation and exchange of experiences in economic and investment fields, exploiting diverse opportunities to enhance Jordanian-Saudi relations.

He highlighted the strength of bilateral relations, foreseeing promising opportunities in the future, particularly with major projects in Saudi Arab

headquarters, Tabba'a noted there are multiple "successful" Indian projects in Jordan that have enjoyed the "competitive" privileges of the Kingdom's investment environment.

He said Indian investments in Jordan's clothing and phosphate sector are estimated at more than $1.5 billion, in addition to $860 million in the phosphoric acid production.

Additionally, he pointed out that India ranks 6th among countries in terms of investment in Amman Stock Market, with a value of about JD726 million, stressing the JBA's keenness to strengthen the wto countries' investment, trade and economic relations.

Taba'a indicated presence of many "promising" economic sectors of common interest, especially mining, chemical and fertilizer industries, pharmaceutical industries, agriculture, information technology and tourism.

Meanwhile, Indian Ambassador to Amman, Anwar Halim, said bilateral relations are "distinguished" in various fields.

Madhya Pradesh, which is one of the key Indian states at the economic level, enjoys "distinguished" relations with Arab countries, especially in terms of the agricultural sector, the diplomat said.

Halim stated that Jordan-India trade exchange improved "significantly" and grew by 63% in recent years, noting "strong" Indian-Jordanian partnerships, especially in the phosphate and clothing fields.

2024/02/20

Jordanian Businessmen Association Explores Economic Ties with Sri Lanka

President of the Jordanian Businessmen Association (JBA), Hamdi Tabbaa, discussed with the Ambassador of the Republic of Sri Lanka to the Kingdom, Priyangika Wijegunasekara, strengthening economic relations between the two countries and opportunities for new partnerships.

According to a statement by the association Tuesday, the two parties discussed ways to enhance cultural, commercial, and investment exchanges, and intensify meetings between representatives of the private sector in both countries.

During their meeting, Tabbaa pointed out that trade exchange with Sri Lanka is low due to the lack of a direct shipping line. He welcomed the upcoming second session of the Jordanian-Sri Lankan Business Council in the capital, Amman, early next May.

In turn, Wijegunasekara stressed that Jordanian-Sri Lankan relations are characterized by development at the trade and investment levels, and her country's keenness to strengthen economic and trade relations with the Kingdom, and to exploit the safe and stable business environment.

Wijegunasekara highlighted 27 Sri Lankan investment projects in Jordan, all of which are factories specializing in knitwear and clothing, distributed in Sahab, Dhalil, and Irbid.

the Association, Tariq Hijazi, and a number of its members and workers in the tourism sector, stressed the importance of developing plans and strategies to enhance various investment opportunities and projects in the tourism sector, and thinking about new types of tourism that contribute to getting out of the state of recession.
In the sector, avoiding crises that affect the sector, and overcoming its challenges.

He pointed out the extent to which the tourism sector was affected by the aggression against the Gaza Strip, as the number of tourist groups coming to the Kingdom, especially European ones, decreased, and the guides and tourist transportation sector was damaged by about 70-80 percent, and tourist offices were greatly damaged, stressing that the continuation of the aggression against the sector will cost the sector. Heavy losses exceed the losses of the Corona crisis.
The association members and attendees also discussed a set of recommendations for the continuity of the tourism sector in the Kingdom, which include immediate preparation of the infrastructure for tourist and archaeological sites, granting incentives in development areas to establish tourism projects, postponing loans, reducing and reconsidering interest, and intensifying campaigns to promote various investment opportunities and projects in the sector. Tourism, and providing government support to ensure the continuity of the sector.

It also includes providing facilities for tourist visas and licensing airline tickets to attract tourists to the Kingdom, signing more agreements that guarantee entry to non-traditional tourism markets, and setting world-class standards and rules for the tourism sector in Jordan.

The Association's Tourism Sector Council confirmed the continuation of its meeting to discuss all the challenges facing the tourism sector in the Kingdom and the advancement of the sector.

2024/02/11

Jordan enjoys 'strong' economic relations with India-JBA

Indian Embassy in Amman, in cooperation with the Jordanian Businessmen Association (JBA), organized a seminar on joint investment opportunities between Jordan and Indian state of Madhya Pradesh, with the participation of the two countries' business owners.

JBA President, Hamdi Tabba'a, said Jordan has "strong" economic relations with India, adding that commercial partnerships between the two business communities are "constantly" developing.

Tabba'a indicated that volume of Jordan-India trade exchange reached $4.5 billion during the past two years (2022 and 2023).
During the symposium held at the JBA's

2024/01/08

Jordan, Kuwait explore enhancing cooperation

President of the Jordan Businessmen Association (JBA) Hamdi Tabbaa on met Kuwaiti Ambassador to Jordan Hamad Al Marri to explore ways to enhance cooperation in the economic and investment fields.

Tabbaa emphasised that the success of initiatives to strengthen relations relied on coordinated efforts with private sector representatives from both countries.

Al Marri commended the Jordanian-Kuwati relations, adding that they were built on solid foundations. Jordan is a stable and secure country with a flourishing investment environment, especially in the tourism sector, the diplomat said.

He also expressed his country's keenness to increase its investments in the Kingdom, which amounted to approximately $20 billion last year.

During the meeting, held at the Kuwaiti Embassy in Amman, members of the JBA's board of directors discussed issues affecting the Jordanian business community, notably activating the role of joint committees and intensifying private sector engagement between the two countries

2024/01/24

JBA reviews ways to address Jordan's tourism challenges

Vice President of the Jordanian Businessmen Association, Muhammad Al-Belbeis, stressed the importance of developing Jordan's potential to become the best tourist destination for those looking for world-class experiences, especially in light of regional developments.

According to a statement by the association, Al- Belbeis stressed during the first meeting of the Tourism Sector Council the importance of revitalizing the sector, which is one of the important tools to stimulate the wheel of growth, and has great and distinct potential, and attracts the attention of tourists, which requires moving forward with the growth process and maintaining the record growth witnessed by the tourism sector. Last year, we worked to optimally exploit the tourism potential in the Jordanian tourism sector.

For his part, Treasurer of the Jordanian Businessmen Association, Michel Nazzal, in the presence of the Director General of

جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

Business Community

Quarterly economic magazine issued by the Jordanian Businessmen Association
Year 27 - April 2024

Investment for Future